بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي

عبدالحميد مصطفى السيد

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية وآدابها ، كلية العلوم والآداب ، الجامعة الهاشمية ، المملكة الأردنية الهاشمية .

المجلة العربية للعلوم الإنسانية 31 العدد 19/75

الملخص

تناول هذا البحث جهود المُحْدثين العرب في وصف بنية الجملة العربية وتشكّلها في ضوْء المنهجيْن : الوصفيّ ، والمنهج التحويلي التوليدي ؛ فشَرع يُمهّد لذلك في ضوْء الجملة وأنواعها لديهم ، ثم عرض لمحاولات عالجت الجملة العربية في إطار المنهجين السابقين .

وقد نحا البحث في عرضها منحىً وصفيًا تقريريًا ناقداً وفْق منهج مُتّبع ؛ فانتهى إلى أن هذه المحاولات سجّلت ملاحظات مفيدة تُعين على توجيه البحث اللغوي العربي ، على الرغم مما اعتورها من مآخذ رَصَدها البحث في مواقعها . وقد كَشَف البحث عن ضوابط وأصول ، تضمنتها نظرية النّحو العربي ، أفاد منها المحدثون في معالجاتهم ، على الرغم من محاولات بعضهم وضع بدائل نظرية وتطبيقية لبعض أصول النّحاة القدامى في نَمَطَيِ الجملة العربية : الفعلي والاسمي ، اللذين أثبتا أنّهما يُحقّقان أداءات مختلفة في تجلّيات الاستعمال .

ولا يملك المتأمل ، بعد ذلك ، إلا أن يعتقد أن الوصول إلى وصف للعربية ، يحقّق الأصالة والمعاصرة ، ويجب أن ينطلق القدر المشترك بين القديم والحديث ، وفي إطار يأتلف من أكثر من منهج من المناهج المعروفة ؛ لأنّ النموذج العربي احتفظ بالتنوع في منطلقاته ؛ وتطبيقُ نموذج ما يترك نقصاً في الوصف والتحليل حسبُ .

مدخل

غدا من الثابت في اللسانيات الحديثة أن تُتّخذ الجملة منطلقاً لكل دراسة نحوية تروم وصف اللغة وتعقيدها ؛ وتجعل من أهم أهدافها وصف بنيتها المجردة ، وما يَتَخرّج على هذه البنية من أنماط ، ومايرتبط بكل نمط من مقاصد ودلالات وضوابط تتحكم في الأبنية المكونة ووظائفها .

وقد أولى نحاتنا القدماء الجملة اهتمامهم ؛ فقد درسوا ، منذ سيبويه (180هـ) ، أنماطها وطريقة بنائها ، كما عالجوا جانباً كبيراً من ضوابط تشكيلها ورسم بنيتها التركيبة الدلالية ، بل إنهم ربطوا بين مظاهر مخصوصة في نظْمها وضوابط تحكمها وتُسوِّغها ، كالزيادة في بنيتها ، والتقديم والتأخير والحذف . . . وقد فصلنا ذلك في بعض أعمالنا[1] .

وتابع النحاة المحدثون البحث في الجملة ، وتُمثّل جهودهم في دراسة بنيتها وتشكّلها ، على اختلاف منطلقات هذه الدراسة واتجاهاتها محاولات متنوعة سجلوا من خلالها ملاحظات مفيدة تفاوتت قيمتها وماقدمته للدرس النحوي . ولئن كانت هذه المحاولات متغايرة في وسائلها المنهجية وأصولها النظرية فإن أصحابها يلتقون على أن العربية بحاجة إلى وصف جديد يعيد صياغتها ؛ وذلك من خلال ماتبنّوا من مناهج وأنظار وفرضيات مختلفة واكبت المد اللساني الحديث .

على الرغم من أن تناولنا هذه الجهود ينحو منحىً وصفيًا تقريريًا يقوم على عرضها وما اشتملت عليه من أنظار ، فإننا سنحاول مناقشتها ونقدها مبينين ما لها وما عليها ، صادرين ، في ذلك ، عن اقتناع يتمثل في :

- أن اللغة ، بمادتها المتوالدة وبتجلياتها في الاستعمال ، تظل موضوعاً مفتوحاً للوصف والتفسير ، وتظل أعمال النحاة في وصفها وتفسيرها مفتوحة للاستبطان والتأصيل[2] ، وتظل اجتهادات المحدثين ، أيضاً ، لها دورها في توجيه البحث اللغوي العربي الحديث ، لكنها لاتشكل بديلاً للنحو العربي .

- أن الوصول إلى وصف للعربية يحقق الأصالة والمعاصرة ؛ ويجب أن ينطلق من خلال المشترك بينَ مقولات القديم ومعطيات الحديث ؛ إذ إنّ لكل لغة منطقها وخصائصها ، ولكل نظر ظروفه وغاياته ومنهجه .

حد الجملة

ولعل من المفيد أن نذكر ، بداية ، أن الآراء تعددت وتفاوتت في تعريف الجملة ، بسبب تعدد المعايير التي استُند إليها ، قديماً وحديثاً ، منذ أفلاطون (347 ق .م) حتى عصرنا الحاضر ؛ مما أدى إلى تعريفات كثيرة . وليس من وكْدنا ، في هذا البحث ، أن نتقصاها ، ولكنا نشير إلى أن من هذه المعايير في حد الجملة مايقوم على اعتبار : الشكل أو الدلالة أو الإسناد أو الاتجاه الخطي أو الاتجاه النغمي[3] . . . أو غير ذلك من المعايير والاتجاهات . ومع إيماننا بأن تعريف الجملة من أشق الدراسات اللغوية ، نعتقد أن إقامة الجملة على معيار الإسنادُ يُخلِّص الجملة من كثير من الاختلاطات ويقيمها على أساس نحوي ثابت[4] ، ويعطيها شكلاً قاراً يسهل معه تحليل التراكيب ووصفها ، في حين نجد أن معيار الدلالة أو المعنى أو الاستقلال التام يجعلها فضفاضة ، لايحكمها النظام النحوي بداية[5] ؛ ويُرسِّخ هذا الاعتقاد لدينا أن جملة بهذا الخصوص تحافظ على استقلالها البنيوي إذا صارت جزءاً من بنية أكبر منها ؛ ومثال ذلك قوله تعالى : **﴿فسوف يأتي الله بقوم يُحبُّهم ويُحبُّونه أذلةٍ على المؤمنين أعزّةٍ على الكافرين يُجاهدون في سبيل الله ولايَخافون لومَةَ لائم﴾** (المائدة : 54) .

فالجمل في الآية : فسوف يأتي الله بقوم ، يُحبهم ، يحبونه ، يجاهدون في سبيل الله ، لايخافون لومة لائم . وكل منها حافظ على استقلاله البنيوي على الرغم من ارتباطه بالمعنى العام .

لقد كان معيار الإسناد هو الأساس الذي أقام النحاة القدامى عليه حد الجملة ، وكانوا ينظرون إلى المسند والمسند إليه بأنهما عماد الجملة ، ويطلقون عليهما مصطلح «العمدة» ؛ لأن توافرهما شرط كاف لقيام الجملة التي بنى النحاة عليها تحليلهم ، بوصفها بنية أساسية أو نواة ضمن بنية أكبر تتشكل

وتتكون بسبب مايطرأ على البنية الأساسية ، المتمثلة في المسند والمسند إليه ، من حالات تركيبية تكون الكلام ؛ وفي هذا يقول سيبويه[6] : «هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر ، ولايجد المتكلم منه بُدّاً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبدُاللّه أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك : يَذْهبُ عبدُاللّه . . .» .

وفي موضع آخر يقول[7] : «فالمبتدأ الأول والمبنيّ مابعده عليه ، فهو مسند ومسند إليه» . لكن سيبويه في موضع ثالث يُبيّن أن المبتدأ هو المسند ، وأن الخبر هو المسند إليه ، حيث يقول[8] : «فالمبتدأ مسندٌ والمبنيّ عليه مسند إليه» . وهذا خلاف ماذهب إليه النحاة من بعده أن المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند ، وأما الجملة الفعلية فالفعل مسند والفاعل مسند إليه .

ويمثل الركنان : المسند والمسند إليه ـ كما ذكرنا ـ العمدة في الجملة ، وماعداهما «فضلة» يستقلّ الكلام دونها غالباً .

أما المعيار الدلالي فكان هو السائد في حد الجملة في النحو الغربي التقليدي (Traditional Grammar) حتى العصر الحديث والجملة فيه «نسقٌ من الكلمات يؤدي فكرة تامة»[9] .

وأوضح دلالة على ضعف هذا المعيار أن الجمل السابقة تعد جملة واحدة بمفهوم هذا النحو ؛ لأنها تؤدي فكرة تامة ، وإذا كان كذلك فلنا أن نتساءل : ما حدود الفكرة التامة؟

فإذا انتقلنا إلى مفهوم الجملة لدى البنيويين وجدنا بلومفيلد (L.Bloomfield) يحدد الجملة بأنها «الصيغة اللسانية المستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها»[10] وعلى الرغم من أن البنيويين أعطوا الشكل أهمية أقاموا عليه حد الجملة ، نراهم رجعوا عند تحديد الجملة إلى مفهوم الإسناد ، وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى بتوافر النواة الإسنادية ، فعند تحليلهم جملة من نحو قوله تعالى :

﴿ولأَمَةٌ مؤمنةٌ خيرٌ من مُشركة﴾ (البقرة : 221)

إلى مكوناتها المباشرة ، فإنهم يقسمونها إلى مكونين :

1 - لأمة مؤمنة .

2 - خير من مشركة .

وهذا يدل أيضاً ، على تمسكهم بالدلالة ، وإن أسقطوها ظاهراً[11] .

أما التحويليون فالجمل ، عندهم ، قَرْن يحصل «على نحو خاص بين تمثيل صوتي يمثل (المنطوق) وبين ضرب معين من البنى المجردة يسمى (البنى العميقة)[12] .

وعلى هذا فالجملة ، في أنظارهم ، عملية إنجاز وإنشاء من ناحية ونتيجة لما يحدث من تفاعل بين البنيتين : السطحية والعميقة ، بعيداً عما يكتنف الجملة من أبعاد خارجية كانت محط أنظار الوظيفيين الذين أولوا جلَّ عنايتهم لوظائف المكونات في النحو الوظيفي عن طريق ثلاث بنيات : الحملية والوظيفية والمكونية .

أما المحدثون العرب ، فاعتد فريق منهم الإفادة شرطاً في تحديد مفهوم الجملة ؛ فعرفوها بأنها «أقل قدرمن الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه»[13] أو أنها «كل كلام مستقل بنفسه ، ويؤدي معنى متكاملاً»[14] واتجه آخرون إلى ربط مفهوم الجملة بفكرة الاسناد ، ولكن بعضهم اعتد هذه الفكرة قاصرة في أنماط من الجمل : مثل : جملة النداء ، والتعجب ، وجملة نعم وبئس . .[15] .

ولاشك أن هذه المفهومات للجملة متأثرة بالأنظار الحديثة التي تبنوها ، ويظهر أثر ذلك واضحاً في تقسيماتهم للجملة .

أنواع الجملة

والناظر في جهود المحدّثين في تقسيم الجملة وحصر أنواعها يجد أن هذه الأنواع قد تعددت واختلفت بسبب تباين معاييرهم في حدها وغاياتهم في البحث :

- فمنهم من أقام تقسيمه للجملة على أساس الإسناد ، ومن أبرز هؤلاء مهدي المخزومي ؛ فقد أقام تقسيمه بالنظر إلى المسند لا المسند إليه كما فعل النحاة القدامى ، وعلل ذلك بقوله إن «أهمية الخبر أو الحديث إنما يقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة ، وعلى ما للمسند من دلالة»[16] . والجملة من حيث طبيعة المسند ثلاثة أنواع : **فعلية** ، وهي التي يكون فيها المسند فعلاً دالاً على التغير والتجدد ؛ نحو : **اللّهُ ينصرُ المؤمنَ** ، **وينصرفُ اللّهُ المؤمنَ** (لفظ الجلالة : فاعل في الجملتين) .

واسمية ، وهي التي يكون المسند دالاً على الدوام ، أو هي التي لايكون فيها المسند فعلاً ، نحو قوله تعالى : ﴿**محمد رسول اللّه**﴾ (الفتح : 29) ، وقوله تعالى : ﴿**فذانك بُرهانان**﴾ (القصص : 28) .

وظرفية ، وهي التي يكون فيها المسند ظرفاً أو مضافاً إليه بالأداة ، نحو قوله تعالى : ﴿**وبينهما حجاب**﴾ (الأعراف : 46) ، وقوله : ﴿**وعلى أبصارهم غشاوة**﴾ (البقرة : 7) .

ويصف المخزومي تقسيمه بأنه «صحيح يُقرّه الواقع اللغوي» منسجماً بذلك مع أنظار المدرسة الوصفية ، ويعد التركيب الذي لا إسناد فيه «أسلوباً خاصّاً» كالنداء ؛ يقول : «وخلاصة القول إن النداء ليس جملة فعلية ، ولا جملة غير إسنادية ، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة أو لدعوته إلى إغاثة . .»[17] .

- ومنهم من أقام تقسيمه على أساس عدم الاعتداد بالعامل ؛ ومن أصحاب هذا الاتجاه عبدالرحمن أيوب ، الذي قسم الجملة إلى : إسنادية وغير إسنادية . والإسنادية : فعلية واسمية ، أما الجمل غير الإسنادية ، فهي : جملة النداء وجملة بئْس ونعْم ، وجملة التعجب ، وهذه الجمل عنده «لايمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية»[18] والذي حمله على هذا القول تفادي التقدير الذي يلجأ إليه النحاة القدامى في هذه الأساليب ، وهذا يلتقي ، أيضاً ، مع أنظار مدرسة التحليل الشكلي (School of Formal Analysis) التي يتبناها .

وينتهي أيوب إلى القول بأن الحالات التي ذكرها النحاة في حذف المبتدأ أو في حذف الخبر ليست «إلا دليلاً قاطعاً على عدم لزوم الإسناد اللغوي لركنين ، يقابلان ركني القضية المنطقية» ومن أجل هذا يرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية «ذات الركن الواحد»[19] .

وليس التأويل والتقدير اللذان رفضهما أيوب في النحو العربي إلا ضبطاً للعلاقة بين التركيب الظاهر «والأصول التي تنتظم بنيته عندهم»[20] لأن «بنية الجملة أو تركيبها لاتعطينا دائماً كل شيء عن العلاقات النحوية»[21] .

ومنهم من قسم الجملة ، وفق هذا المعيار ، إلى :

- **التامة الإسنادية** ، وتشمل : الجملة الاسمية ، الجملة الفعلية ، والجملة الوصفية (اسم فاعل أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو اسم مفعول + اسم مرفوع أو ضمير منفصل للرفع)
- **الجملة الموجزة** ، وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ، ويحذف العنصر الثاني حذفاً واجباً أو غالباً ، وتشمل : الفعلية الموجزة ، والاسمية الموجزة والجوابية الموجزة (مثل نَعَمْ أو لا) .
- الجمل **غير الإسنادية** (الجمل الإفصاحية) ، وتشمل : الخالفة ، والتعجب ، والمدح والذم ، والنداء ، والقسم ، والإغراء والتحذير[22] .

ومنهم من أقام تقسيمه على أساس العامل ؛ فجاء تصنيفه موافقاً للتقسيم الذي سار عليه النحاة ، عدا أنه اصطنع مسميات جديدة لاتتجاوز في حقيقتها ما أصَّل النحاة ، فقسمها من «ناحية مركباتها وما بها من محاور»[23] إلى ستة أقسام ، هي : البسيطة ، والممتدة ، والمزدوجة أو المتعددة ، والمركبة والمتداخلة والمتشابكة .

ومن ينظر في هذه القسمة يجد أن هذه التصنيفات لاتجاوز تصنيف الجملة إلى بسيطة ومركبة أو صغرى وكبرى ، على حدّ قول ابن هشام الأنصاري (761هـ)[24] ، وذلك أن :

الجملة الممتدة هي الجملة البسيطة المقيدة ؛ نحو : ﴿**فذانك برهانان من ربك**﴾ (القصص : 28) . والجملة المتداخلة هي الجملة المركبة المطلقة ؛ نحو : ﴿**قل الله يُحييكم**﴾ (الجاثية : 26) .

والجملة المتشابكة هي الجملة المركبة المقيدة ؛ نحو : **من يتصدّق يبتغي وجه الله يقبل الله صدقته** .

ولم يوفق في حد المزدوجة أو المتعددة ؛ إذ يمكن ربط عدد كبير من الجمل بالعطف .

بنية الجملة

وسجل المحدثون ملاحظات مفيدة في دراسة بنية الجملة وتَشكُّلها في ضَوْء المنهجَيْن : الوصفي والتحويلي :

المنهج الوصفيّ

الوصفية منحىً في الدراسات اللسانية الحديثة يقوم بدراسة اللغة ووصفها مستبعداً التعليل والتقدير في تحليل الظاهرة اللغوية . والنحو في هذا المنحى «شكْليّ أو صُوْريّ ؛ إنه ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ، ثم يصنفها على أسس معينة ، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في «الجملة» وصفاً موضوعياً»[25] .

وقد جاء تبنّي هذا المنهج في الدراسات اللغوية نتيجة شعور النحاة العرب المحدثين بحاجة العربية إلى وصف يخلّصها من : الأفكار الفلسفية والمنطقية ، ومبدأ العلة ومبدأ العامل ، والتقدير ؛ وذلك من خلال ما تبنّوا من أنظار غربية حديثة . وتتوزع اتجاهات هؤلاء النحاة ، في دراسة النحو العربي وفقاً لهذا المنهج ، على مسريين :

الأول : يعرض لمدرسة التحليل الشكلي .

والثاني : يزاوج بين مقولات الوصفيين ومعطيات مدرسة «فيرث» السياقية .

وسنتوقف ، في هذا البحث حسْبُ ، أمام المحاولات التي اهتمت بوصف بنية الجملة في العربية .

مدرسة التحليل الشكليّ

ويمثل منهج التحليل إلى المكونات المباشرة "Immediate Constituent Analysis" أصلاً من أصول التحليل التي أفرزتها هذه المدرسة التي سادت أوروبا وأمريكا لسنوات طويلة . والنحو في إطارها شكلي "Formal" غايته وصف العلاقات الناشئة بين العناصر اللغوية في الجملة وصفاً موضوعياً ، مُطَّرِحًا المعنى والعوامل النفسية والاجتماعية .

وينظر هذا المنهج ، الذي وضع أسسه العالم الأميركي بلومفيلد "Bloomfield" سنة 1933م ، إلى الجملة على أنها ليست خطًّا أفقيًّا من الكلمات ، وإنما هي بناء يقوم على طبقات ، ويقوم تحليلها على تقسيمها إلى مكونين (Constituent) ، ثم يقسم كل مكون ، أيضاً ، إلى مكونين حتى يصل إلى أصغر وحدة تحليلية ، وهي المورفيم (Morpheme)[26] ويعرض أصحاب هذا المنهج ذلك في صورة بيانية مختلفة ، منها التحليل الشجري[27] ؛ فجملة مثل : عَلِمْتُ زيداً مخلصًا ، تحلل هكذا :

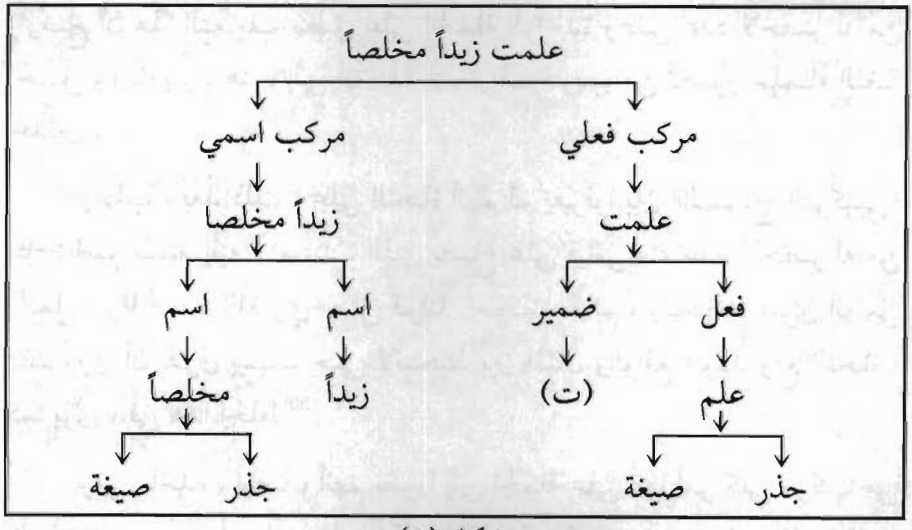

شكل (١)

ولايقتصر هذا المنهج على التقسيم والتصنيف ، بل يدرك العلاقات القائمة بين المكونات المباشرة في الجملة فيقسمها إلى قسمين[28] : علاقات أفقية "Syntagmatic" وتتكون بين المورفيمات التي ترد معا في جملة واحدة . وعلاقات رأسية "Paradigmatic" وتتكون بين المورفيمات التي يمكن أن يحل كل منها محل الآخر .

وقد أفاد النحويون العرب من معطيات هذه المدرسة في الدرس النحوي ، ومن هؤلاء عبدالرحمن أيوب ، ومحمد الشاوش .

أما عبدالرحمن أيوب فقد تجلت في كتابه «دراسات نقدية في النحو العربي» معالم المدرسة الشكلية الأميركية ، يتمثل في استبعاد التعليل الفلسفي والمنطقي ، واعتماد الشكل والوظيفة أساساً في تصنيف الوحدات اللغوية ، واستبعاد المعنى من التحليل اللغوي .

وانطلاقاً من هذه المبادئ يعرض المؤلف نمط التفكير النحوي العربي الذي ينتقده من خلال محورين : الكلمة ، والكلام . وسنعرض للثاني حسبُ ؛ لأنه هو الذي يتصل بموضوع البحث .

والكلام ، عنده «ما دل على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة»[29] وأوضح أن هذا التعريف ينطبق على الجملة الواحدة وعلى عدد لاحصر له من الجمل ، ويشير ، هنا ، إلى أنّ هذا التعريف قريب من تصوّر علماء اللغة المحدثين .

وعاب ، بعد ذلك ، على النحاة أنهم لم يفرقوا بين «النموذج التركيبي» مثل : اسم مسند إليه + مسند ، الذي يصاغ على قياس منه عدد لاحصر له من الجمل ، و«الحدث اللغوي» مثل قولنا : محمد قائم ، ونحوه . ويرى أنه من الضروري أن نفرق بينهما حتى لانتخبط بين المثال والواقع ؛ وقد وقع النحاة ، كما يرى ، في هذا الخلط[30] .

ومن مآخذه ، أيضاً ، أنهم نظروا إلى الجملة على أنها أمر كلي مركب من كلمات حسبُ ، وأهملوا بعض الخصائص المهمة التي تُسهم في بيان فوارق

معنوية بين جمل متشابهة من حيث عدد عناصرها وعلائقها التركيبية ، ومثّل لهذه العناصر بالتنغيم والنّبر[31] .

وبعد هذه المآخذ العامة على النحاة يعرض أهم الأبواب النحوية ، ويتوقف عند كل ظاهرة يرى أن النحاة جانبوا الصواب فيها ، من ذلك ، مثلاً ، تناوله موقف النحاة من علاقة الإسناد ، فذهب إلى أن النحاة والبلاغيين قام تفكيرهم على أساس أن الفعل والخبر يمثلان المسند ، وأن الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه ، وهو يرى أن هذا التقسيم لايستقيم ، ويمثل لذلك بالجملة : أقائم محمد؟ فيذهب إلى أنّ هذه الجملة تشتمل على مسند إليْهما إذا ما أعربنا كلمة (قائم) مبتدأ وكلمة (محمد) فاعلاً ، ولو قيل بأن كلمةً (محَمد) قد سدت مسد الخبر وأنها بذلك مسند ، لاقتضى أن تكون كلمة (محمد) مسنداً ومسنداً إليه في الوقت نفسه[32] .

هذه جوانب من المآخذ التي أخذها عبدالرحمن أيوب على النحاة ، ويحسن بنا أن نسجل الملاحظات التالية على ماورد في باب الجملة ؛ لأن ماعدا ذلك كثير لايتسع المقام لذكره :

ـ ليست كل تحليلات النحاة منصبة على الجمل الواقعية دون النموذج التركيبي ؛ فقد فات أيوب أن كثيراً من الأمثلة التي تداولها النحاة في تصنيفاتهم ، من نحو : «ضَرَبَ زيدٌ عمراً»و «قام زيدٌ» و «زيدٌ أبوه قائم» و«قُطِعَتْ بَعْضُ أصابعه» . . تُشكّل نماذج تركيبة تجريدية[33] .

كما أن حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه يدلُّ على أن هذين الركنين يمثلان نموذجاً تركيبًّا نقيس عليه جملاً لاحصر لها .

ـ والقول بأن النحاة لم يلتفتوا إلى التنغيم والنبر أمر مجانب للصواب ؛ فقد كان حديث التنغيم واضحاً في كلام ابن جني (392 هـ) الذي ذكر فيه أن الصفة قد تحذف أحياناً ويدل عليها الحال ، وذلك فيما حكاه سيبويه[34] من قولهم «سِير عليه ليلٌ» وهم يريدون : ليلٌ طويلٌ وكان واضحاً أيضاً في ما أورده كثير من المحدثين من شواهد في موضوع التنغيم[35] .

ـ كان رفضُه التقدير في الجملة العربية الذي قال به النحاة ؛ من منطلق التزامه بالمنهج الشكليّ الذي تبنّاه ، وهو منهج تَخَطّته الدراسات اللغوية ؛ لأنّ الاقتصار على الشكل لايقدم فهمًا صحيحًا للغة ، ويبدو أن أيوب فَتَنْته الأنظار الحديثة ؛ فأفقدته الموضوعية في تناوله الدرس النحوي ، فبالغ في التجنّي على النحاة .

وتظل محاولة أيوب خطوة مهمة ، ينضاف إليها جهود دعاة الوصفية في دراسة اللغة من حيث الأصول العامة ومستويات التحليل البنيوي ، ممثلين في : تمام حسان[36] . وكمال بشر[37] ، ومحمود السعران[38] ، والذين استطاعوا بما كتبوه حول الوصفية أن يلفتوا الأنظار إلى تجديد النظر في النحو العربي وإعادة قراءاته وتمثله ضمن أطر مخصوصة ، «بل لعل نجاحهم في هذا الجانب النظري يفوق نجاحهم في التطبيق»[39] .

أمّا **محمد الشاوش** ، في بحثه الموسوم بعنوان : «ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية» فاتجه إلى اعتماد مفهوم المكونات المباشرة ، والتزام التدرج في مستويات التركيب ؛ ليتجنب ـ على حد قوله ـ نقائص الأنظار الأخرى وفيها نظرية النحو العربي .

ولشعوره بفقر المصطلحات المتصلة بالجملة وتداخلها في الدرس النحوي العربي ؛ يرى أن المكونات في الجملة محصورة في :

- **لفظ واحد .**
- **تركيب جزئي : يقوم على التبعية وانعدام الإسناد .**
- **شبه جملة : يقوم على التبعية ووجود الإسناد .**
- **جملة : تقوم على الاستقلال ووجود الإسناد .**

ويقسم الجملة إلى : بسيطة (متى خلت من أشباه الجمل) ، ومركبة (متى تضمنت شبه جملة أو أكثر) ، كما تكون اسمية وفعلية ، وتكون شبه الجملة اسمية وفعلية وموصولة . وارتضى لحد الجملة تعريفا يقترب من ذلك الذي ورد

في معجم المعهد الأميركي ؛ فقال : إن الجملة «ملفوظ (أو تركيب) جاء مستقلاً عمّا قبله وعمّا بعده استقلالاً صناعيًا تركيبيًا»[40] .

وينطلق الشاوش في تحليل الجملة وفقاً لمبدأ المكونات المباشرة الذي يتبناه ، فيقسمها إلى مستويين :

الأول : وتنتظم في هذا المستوى مكوناتٌ وظائِفُها قائمةٌ على منطلق معنوي ومنطقي ، وهي تنقسم بدورها إلى :

- **مكونات ضرورية** : وهي : الفعل والفاعل ونائبه ، والمبتدأ والخبر واسم الناسخ ، وأطلق على هذه العناصر اسم «العناصر الأصلية» .

- **مكونات غير ضرورية** : وهي مكونات تتحدد وظيفتها بعلاقتها المباشرة بالنواة الإسنادية ، لا بعلاقتها بالمسند أو المسند إليه ، وتضم : المفعولات والحال والتمييز والتوكيد ، وأطلق على هذه العناصر اسم «**متممات الإسناد أو توسعاته**» ؛ فالتمييز في قوله تعالى : ﴿**واشتعل الرأس شيبا**﴾ (مريم : 4) من مكونات المستوى الأول وهو ليس كذلك في قوله تعالى : ﴿**إنّي رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كوكبًا**﴾ (يوسف : 4) .

والحال في ﴿**وخُلِق الإنسان ضعيفًا**﴾ (النساء : 28) ، من مكونات المستوى الأول ، وهي ليست كذلك في ﴿**إنّا أرسلناك شاهداً**﴾ (الأحزاب : 45) ؛ وذلك لأن اتصال (شيباً) و (ضعيفاً) بالنواة الإسنادية ، واتصال (كوكباً) و(شاهداً) بأحد ركني الإسناد ، ومتى كان الاتصال بعنصر واحد خرجت من متممات الإسناد أو توسعاته .

ويعد الشاوش المفعول به عنصر توسعة ؛ لأن وجوده أو عدمه ليس شرطاً ضروريًا لاستقامة الجملة ، ولئن بدا وجوده في بعض الحالات ضروريًّا فذلك راجع إلى خصائص معنوية في بعض الأفعال[41] . وأوضح أنه محكوم في هذا التوجه بمدرسة التحليل الشكلي التي يتبناها ؛ فإذا قلنا : ساعد محمد عليًّا ، فالمفعول به (عليًا) تَوْسِعة ، ولكنّه من حيث اعتبار المعنى ليس عنصر توسعة ؛ لأن الفعل (ساعَدَ) يطلبه لِتعدِّيه .

وينبه الباحث إلى أن قولنا «عنصر متمم أو توسعة» لايعني ، بالضرورة ، ماليس له قيمة معنوية ؛ فقد يكون للتوسعة من حيث الإبلاغ قيمة تفوق قيمة النواة الإسنادية ، كما في قولنا : **حضر الطبيب بعد فوات الأوان** ، وقوله تعالى : **﴿فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾** (الماعون : 4 - 5) .

والثاني : وهي العناصر التي ليست من مكونات الإسناد ولا من توسعاته المباشرة ، وإنما هي مكونات لتلك المكونات ، وتشمل : المنعوت والنعت ، المضاف إليه ، الجار والمجرور ، المؤكد والتوكيد ، المبدل منه والبدل ، المعطوف عليه والعطف ، المستثنى منه والمستثنى ، المميز والتمييز ، صاحب الحال والحال ، المظروف والظرف .

ويرى الباحث أن بين هذه المركبات «تلازُماً متبادلاً وثيقاً» ، فلا يمكن أن يوجد منعوت بدون نعت ولانعت بدون منعوت ، وكذلك الأمر بالنسبة لجميع «الأزواج» ، وقد أطلق عليه اسم «توسّعات الدرجة الثانية» .

ويبين الرسم التالي ـ كما نرى ـ بنية الجملة في مستوييها الأولى والثاني وفقاً لوصف الباحث :

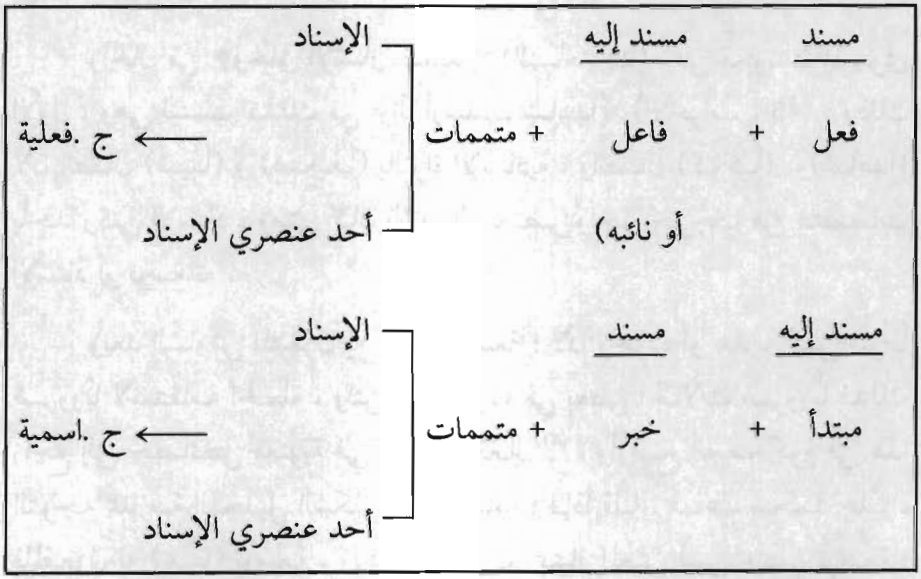

شكل (٢)

وواضح أن الجملة ، بقسميها ، تنعقد بالنواة الإسنادية ثم تطول من خلال النواة الإسنادية نفسها أو من خلال أحد عنصريها : المسند والمسند إليه .

ومصطلح «التوسعة» أو «التتمة» أو «الفضلة» ، تأثر فيه الباحث بمارتينيه "Martinet" الفرنسي ، الذي عرف الفضلة بأنها «كل عنصر أضيف إلى قول دون أن يغير شيئاً في العلاقات المتبادلة بين عناصره الأصلية أو في وظائفها»[42] وهذا ما قررته نظرية النحو العربي قبل .

ويناقش الباحث مسألة أخرى تتصل بتشعب الجملة وتعدد مستويات التركيب فيها عن طريق ما أسماه «التعدد الأفقي» الذي يقوم على اجتماع عناصر متعددة ذات وظيفة واحدة بواسطة العطف الذي عرف بأنه «علاقة نحوية تقوم على الجمع بين عناصر تشترك في نفس الوظيفة»[43] وهو في هذا يحاكي «مارتينيه» أيضاً ؛ إذ ميز «مارتينيه» بين نوعين من الفضلات[44] : إحداهما الفضلة بالعطف .

ويشير الباحث إلى أن التعدد قد يكون رأسيًا ، وذلك بأن ترد المكونات على صورة لفظ مفرد ، يمكن أن يحل محله مركب جزئي أو شبه جملة ، وهذا ما عبّر عنه الباحث «بالتكاثر الرأسي» . وهذا نظير مايكون في النحو العربي في أنواع الخبر أو الصفة أو الحال .

ويعرض لأشباه الجمل[45] وعلاقتها ببقية العناصر في الجملة ، وهو يوافق من ذهب إلى وجوب إلغاء الإعراب المحلي ؛ «فقد تعددت الإشارات إلى وجوب تجاوزه»[46] .

ويتناول الربط بين أشباه الجمل وبين عناصر الجملة الأخرى ؛ فيرى أدوات الربط تخضع ، من حيث نوعها ووجودها وعدمه ، لوظيفة شبه الجملة ولنوع الكلمة التي تبتديء بها شبه الجملة ، اسماً كانت أو فعلاً . ومن أدوات الربط : الواو ، أنْ ، أنَّ ؛ فالواو تربط أشباه الجمل المبدوءة بالفعل أو المبدوءة بالاسم ، أما (أنّ) فخاصة بأشباه الجمل المبدوءة باسم ، نحو :

﴿ولاتخافون أنكم أشركتم بالله﴾ (الأنعام : 81) .

وأما (أنْ) فخاصة بأشباه الجمل المبدوءة بفعل ، نحو قوله تعالى : ﴿أيحسب أنْ لم يره أحد﴾ (البلد : 7) .

أما أشباه الجمل المبدوءة باسم موصول ، نحو قوله : ﴿أهذا الذي يذكر آلهتكم﴾ (الأنبياء : 36) فيمكن اعتبار (الذي) رابطاً (من قبيل أنْ وأنّ) .

ويعرض للربط بين الجمل ، فيرى أنه لكي تحلل الجملة «ينبغي أن تعرف بدايتها ونهايتها» وأن يُعوّل ، في معرفة حدودوها ، على «مبدأ الاستقلال التركيبي وعدم ورود الملفوظ عنصراً من عناصر مركب آخر»[47] وفي ظل هذين الضابطين يفسر اعتبار النحاة القدامى الجمل الابتدائية والاستئنافية والاعتراضية جملاً لا محل لها من الإعراب بتوافر شرْطي الإسناد والاستقلال ، بخلاف التي لها محلّ من الإعراب فإنها تفتقر إلى الاستقلال .

ويرى أنّ الاستئناف هو اجتماع جمل مستقلة في مستوى الخطاب ذات وظيفة واحدة تتمثل في كونها مكونات مباشرة للخطاب ، ويتحقق ذلك بواسطة أدوات الاستئناف ، كما أن الاعتراض ضرب من الخروج عن مبدأ الخطية وتسلسل الجمل .

وينبه الشاوش إلى أن العطف يتصل باجتماع عناصر لها الوظيفة نفسها في مستوى الجملة الواحدة ، في حين يتصل الاستئناف بجمل مستقلة لها الوظيفة نفسها في مستوى الخطاب ، وعلى الرغم من هذا الاختلاف بينهما يذكر الباحث أنه قد تعترض بعض المشكلات في ميدان التطبيق ، منها :

- الاشتراك في الأدوات : فمن الأدوات مايكون للعطف والاستئناف كالواو مثلاً .

- الجمل بعد الفعل (قال) : يَعدُّها أشباه جمل متعددة مرتبطة بعلاقة عطف لا استئناف «وذلك لاشتراكها في نفس الوظيفة ؛ أي مقول القول» ؛ وذلك نحو قوله تعالى : ﴿قال : هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى﴾ (طه : 18) .

ـ العلاقة القائمة على الظرفية ، ومثل لها بهذه الجملة :

« . . . . لما لم يَبْقَ من السير في يده إلا يسيرٌ أمَرَ متعلماً له فتعلّق به وصعد في الهواء» .

فالمركبات : أمر متعلما له ـ تعلق به ـ صعد في الهواء . قد توافر فيها شرط الإسناد ، وعلى الرغم من ذلك فهي أشباه جمل تفتقر إلى الاستقلال الذي يعطي التركيب مقومات الجملة ـ حسب رأيه ـ ويفضي ذلك إلى اعتبارها مكونات بينها علاقة عطف لاعلاقة استئناف ؛ لارتباطها بعنصر واحد هو الظرف «لما» وبذا يمكن تحليل الجملة إلى مكونين مباشرين ، هما :

لما لم يبق . . . يسير أمَر متعلماً . . . الهواء

(مكون مباشر) (مكون مباشرثان)

ولا يملك المتأمل في محاولة الشاوش إلاّ أن يعتقد أنّه قدم قراءة تُعين على فهم الظاهرة اللغوية على الرغم مما اعتور منهج التحليل إلى المكونات المباشرة ، بعامة ، من مآخذ[48] ، وبدت واضحة في عمله ؛ ومنها أن هذا المنهج :

ـ يهتم بالتقسيم والتصنيف لمكونات الجملة ؛ لأن أنصار المدرسة الوصفية التشكيلية يرون أن اللغة بنية ، والنحو علم تصنيفي غايته تحليل هذه البنية إلى مكوناتها دون اعتبار وظائف (Functions) هذه المكونات ، أو وظيفة الجملة نفسها ، على الرغم من أن هذا المنهج يدرك ـ كما ذكرنا ـ العلاقات الأفقية "Syntagmatic" والرأسية "Paradigmatic" ، ولكن من ناحية شكلية أو موقعية ، وهذا ظاهر ، في عمل الباحث ، في تقسيمه الجملة إلى مستويين ، وتقسيم مكوناتها إلى مكونات ضرورية وغير ضرورية ، وتوسعات الإسناد وتوسعات الدرجة الثانية . . .

ـ لايقدم هذا المنهج وصفاً لجمل تتفق في المبنى وتختلف في المعنى ، نحو قوله تعالى : «**سبّح اسم ربك الأعلى**» **الأعلى** : 1 . فلهذه الجملة معنيان مختلفان ؛ فقد يكون (الأعلى) صفة لـ(اسم) أو صفة لـ(ربك) ، أو لجمل

تختلف في المبنى وتتفق في المعنى ، نحو قولك : زيدٌ كريمُ الخلقِ ، زيدٌ خُلُقُه كريم ، خُلُق زيدٍ كريمٌ .

إن منهج التحليل إلى المكونات المباشرة لايقدم وصفاً لكل جملة من الجمل السابقة ، وغاية ما يفعله أنه يحلل كل جملة إلى مكوناتها المباشرة بطريقة واحدة .

- كما أن هذا المنهج لايصف العلاقة بين جمل مبنية للمعلوم وأخرى مبنية للمجهول ، وكل ما يؤديه أنه يجعل لكل نمطٍ وصفاً تركيبيًّا يختلف عن الآخر .

ولعل هذا ما دفع الشاوش إلى عدم التعرض لمثل هذه الأنماط من الجمل ؛ لعلمه أن نحو المكونات المباشرة لايطرح حلولاً لهذه التراكيب ؛ فالوصفيون التشكيليون لايحفلون بالمعنى ولا يعتدونه وسيلة من وسائل التحليل ، بل إنهم يجعلون الوصف الشكلي هو الطريق إلى بلوغ المعنى .

وأما تسمية الباحث نائب الفاعل «مفعول المجهول» فلم تمس إلا الشكل ؛ إذ لم يقدم تفسيراً للعلاقة بين التركيبين : المبني للمعلوم والمبني للمجهول ؛ لأن ذلك يقوده إلى القول ببنيتين : سطحية وعميقة ، وهذا مايتبناه التحويليون ولاتقره المدرسة الوصفية الشكلية[49] .

- لايقدم هذا المنهج وصفاً شاملاً للجمل المركبة "Complex Sentences" ؛ ولذا وجدنا الباحث ينبه ، في خاتمة بحثه ، إلى أن دراسة الجملة دراسة تركيبية «لا تتسنى إلا بالتمهيد لها بدراسة صوتية صرفية تكون لها بمثابة المنطلق والعماد»[50] .

كما وجدناه يعرف الجمل المعترضة بأنها «ضرب من الخروج على مبدأ الخطية» لثقته أيضاً بأن هذا المنهج لايصف هذا النوع من الجمل .

- وجانب الباحث الصواب في مآخذه على النحاة القدامى ؛ فما ذكر من مآخذ ليس صحيحاً على إطلاقه ؛ فقد احتفل النحاة بالمعنى ، وكان المعنى

ضابطاً في وضع الحدود العامة وما تمتاز به الوظائف النحوية وفي توجيه الإعراب وتحليل التراكيب وسلوك العناصر اللغوية في الجملة وارتباط بعضها ببعض .

المنهج الوصفي الوظيفي

ويمثّله نموذج تمام حسان في كتابة «اللغة العربية معناها ومبناها الذي جعل غايته فيه «إلقاء ضوء جديدكاشف على التراث اللغوي العربي كلّه منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»[51] .

وموضوع الكتاب الأخصُّ هو المعنى ؛ لأنّ المؤلف يرى أنّ كل دراسة لغوية لابدّ أن يكون موضوعها الأول هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة . وقد تأثر فيه بسياق الحال "Context of Situation' لدى «فيرث» ، وقد أطلق عليه (المقام) وجعل السياق اللغويّ موازياً ، وأطلق عليه (المقال)[52] .

وعلى الرغم من أنّ المؤلف صرّح بأنّه سيعتمد المنهج الوصفي ، وأنّه سيتناول النحو تناولاً وصفيًا بعيداً عن التعليل والتقدير ، فإن هذا المنهج لم يكن وصفيًا خالصاً ؛ لأنّ تأثّره بنظرية «فيرث» جعل منهجه وصفيًا وظيفيًا[53] .

ويأخذ الكتاب بفكرة المستويات "Levels" أو النظام "System" التي استقرّ عليها المفهوم البنيويّ الوصفيّ في دراسة اللغة[54] . وهي أربعة : الصوتي والصرفي والنّحوي والدلالي ، وقد حاول أن يفسّر العلاقات بين هذه المستويات بالنظر إلى ثنائية المبنى والمعنى .

وقد أقام تحليله للمستوى النحوي على فكرة التعليق التي استقاها من عبدالقاهر الجرجاني أو العلاقات السياقية "Syntagmatic Relations" التي تحكمها شبكة من القرائن المعنوية واللفظية[55] ، التي تؤدي عنده إلى فكرة «تضافر القرائن»[56] ، وملخصها أن المعنى النحوي لايستبين بقرينة واحدة مهما كان خطرها ؛ وإنما تتعاون القرائن وتتضافر على بيان المعنى في الجملة[57] . ويوضّح ذلك من خلال الجملة : «أكرم زيدٌ محمداً» فيذكر أن كلمة (زيد) فاعل ، وقرائنه[58] :

1 - الإسناد : قرينة معنوية .
2 - البنية : لأنه اسم (قرينة لفظية) .
3 - العلامة الإعرابية : لأنه مرفوع (قرينة لفظية) .
4 - التضام : كل فعل يستلزم فاعلاً (قرينة لفظية)
5 - الرتبة : متأخر عنّ الفعل (قرينة لفظية) .

وكذلك نرى القرائن الدالة على أن كلمة (محمداً) مفعول به ، وقرائنه :
1 - البنية : فلو لم يكن من قبيل الأسماء ماصحت له المفعولية (لفظية) .
2 - التعدية : وتفهم هذه العلاقة ماكان مفعولاً به (معنوية) .
3 - العلامة الإعرابية : فلو لم يكن منصوباً ما كان مفعولاً به (لفظية) .

وقد شاب هذا النموذج ، على أهميته ، بعض المآخذ ، منها أن تمام حسان أسرف في الاهتمام بالمعنى ، وهذا الموقف منه ضدٌّ الاتجاه الشّكلي ، كما أنّ ذلك جاء على حساب درس الجملة ؛ فقد انتحى مَنحىً وظائفيًّا أهمل فيه الوجه الشّكلي من التركيب النّحوي ؛ فنتج عن ذلك أنْ خلا الكتاب من كل إشارة إلى مفهوم البساطة والتركيب في الجملة ، عدا أن ذلك التركيب عنده[59] انحصر في الجملة الخبرية والجملة الإنشائية وما تفرّع عنهما ، وهو قليل في دراسة التركيب[60] .

المنهج التحويلي التوليدي

ويُضمُّ المنهج التحويلي التوليدي إلى المناهج التي تبناها المحدثون في تقديم الدرس النحوي العربي ، ويحسن قبل تناول جهود المحدثين الذين أفادوا من هذا المنهج في دراسة الجملة العربية ؛ أن نشير إلى أن من أهم الأفكار الرئيسة التي انبنت عليها أفكار هذه المدرسة أنّ :

- النحو وسيلة لتوليد الجمل الصحيحة في لغة معينة ، وهذا يعني أن «البحث موجه بشكل رئيس للجملة على اعتبار أنها الوحدة اللغوية الأساسية»[61] .

- للجمل الحقيقية المنجزة فعلاً «بني عميقة» يتحتم وصفها لفهم «البنى السطحية» .

- للحدس "Intuition" دوراً مهمًا في تمييز الجمل الصحيحة من الجمل غير الصحيحة ، فالسامع المثالي له ملكة "Competence" ، قادرة على ذلك ، وإن كان إنجازه "Performance" الفعلي لجمل اللغة محدوداً ضرورة[62] .

كما يحسن ، أيضاً ، أن نبين المراحل التي قام عليها هذا المنهج ؛ ليوقف ، من ذلك ، على تدرج بناء الجملة فيه ، فمن المعروف أن نظرية «تشومسكي» مرت بمرحلتين : **الأولى** : يؤرخ لها بكتابة Syntactic Structures الذي صدر سنة 1957م ، **والثانية** : بكتابة Aspects of the theory of syntax الذي صدر سنة 1965م ، وخلال المرحلة الأولى مرت عملية بناء الجملة وتوليدها في ثلاث طرق :

تقوم **الأولى** على مبدأ مؤداه أن الجمل تولد عن طريق سلسلة من الاختيارات ، فإذا اخترنا ، مثلاً ، كلمة «هؤلاء» لكي نبدأ بها الجمل ، فإن هذا الاختيار يحدد العنصر التالي له فنقول : هؤلاء الطلاب أو هؤلاء الطالبات . والاختيار الثاني هو الذي يختار العنصر الثالث . . . وهكذا حتى نصل إلى نهاية الجملة .

وأطلق على هذه الطريقة "Finite State"[63] أي الحالة المحدودة ، والنحو منصب على التركيب أكثر من الدلالة ، ولا تستطيع هذه الطريقة تفسير العلاقات بين الكلمات غير المتجاورة ، كما أنها تنتج عدداً محدوداً من الجمل ، وقد تولد جملاً غير صحيحة[64] .

وتقوم **الثانية** على تحليل الجملة إلى مكوناتها باستغلال فكرة منهج المكونات المباشرة التي نادت بها المدرسة الوصفية ، وينطلق تشومسكي في توليد الجملة عن طريق إعادة كتابة أركان الجملة ، فجملة «**الرجل ضرب الكرة**» تحلل وفق القواعد التالية[65] :

1 - الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي

الرجل ضرب الكرة ← الرجل + ضرب الكرة

2 - المركب الاسمي ← أداة التعريف + اسم

الرجل ← أل + رجل

3 - المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي

ضرب الكرة ← ضرب + الكرة

4 - أداة التعريف ← أل

5 - الاسم ← (رجل ، كرة ، طعام . . .)

6 - الفعل ← (ضرب ، أكل ، . . .)

وأطلق على هذه الطريقة "Phrase Structure Grammar" أي قواعد تركيب الجملة أو قواعد تركيب الضمائم .

وتمتاز هذه الطريقة بقدرتها على توليد عدد من الجمل بهذه القواعد البسيطة وبعدد من العناصر ، لكنها لاتستطيع أن تحلل جملاً تحتمل أكثر من معنى[66] ، كما أنها لا تولد جملاً مركبة ولامبنية للمجهول .

وأما **الثالثة** فأطلق عليها القواعد التحويلية "Transformational" ، وتحتوي هذه الطريقة على عدد من القواعد التفصيلية ، بقصد سد النقص في الطريقة الثانية ؛ إذ أدخلت عناصر ، مثل : الإفراد ، والجمع ، والأفعال المساعدة ، والأزمنة ، والبناء للمجهول ؛ ويمكن تبين ذلك بمقارنة القواعد السابقة بالقواعد التالية في الجملة العربية[67] :

1 - الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي

2 - المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي

3 - المركب الاسمي ← مركب اسمي (مفرد)

← مركب اسمي (جمع)

4 - مركب اسمي مفرد ← أداة تعريف + اسم

5 - مركب اسمي جمع ← أداة تعريف + اسم + جمع

6 - أداة التعريف ← أل

7 - الاسم ← (رجل ، كرة ، باب . . .)

8 - الفعل ← فعل مساعد + فعل

9 - الفعل ← (ضرب ، أكل ، أخذ . . .)

10 - زمن الفعل ← مضارع ، ماضي

11 - صيغ الفعل ← فَعَلَ ، فَعِل ، فَعُل

وبذا تفسح هذه الطريقة مجالاً أكبر من الاختيارات ، والتحويلات فيها قواعد تحول السلاسل النهائية ، في التحليل الشجري ، إلى بنية سطحية محولة عنها ، ولها صورة صوتية . ومن أهم هذه القواعد عند التحويليين : الحذف (Deletion) ، والإحلال (Replacement) ، والتوسع (Expansion) ، والاختصار (Reduction) ، والزيادة (Addition) وإعادة الترتيب (Permutation) ، ويرى بعض المحدثين أن هذه القواعد يمكن أن ترد إلى قاعدتين : الحذف ، والزيادة[68] .

وفي المرحلة الثانية التي يؤرخ لها بكتابه الثاني الصادر في سنة 1965م ؛ أضاف «تشومسكي» العنصر الدلالي إلى نظريته ، وعرف هذا التطوير بـ«**النظرية المعيارية أو النموذجية**» "Standard theory" .

وأهم ما يميز هذه المرحلة أن السلاسل النهائية في التحليل الشجري لم تعد هي الأساس الذي تحول منه الجمل ، بل تميزت البنية العميقة من البنية السطحية ، وترتب على ذلك أن التحويلات أصبحت تحول البنية العميقة إلى

البنية السطحية ؛ فغدت التحويلات بذلك إجبارية[69] ، كما جرى التأكيد على أن البنية العميقة للجملة هي المؤلهة لتفسيرها دلالياً[70] .

ويقدم الرسم التالي صورة للنظرية تبين أهم مكوناتها :

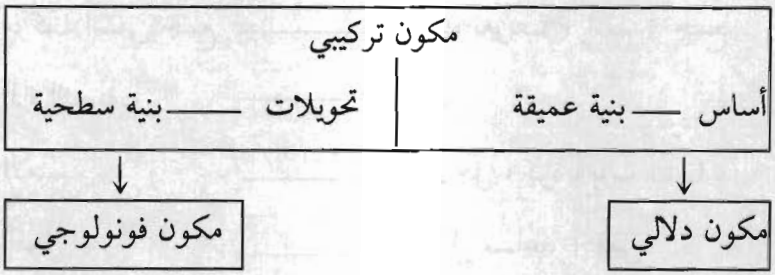

شكل (٣)

حيث يتكون المكون التركيبي من مكونين هما[71] :

أ ـ **الأساس "Base"** : وفيه تستخدم رموز الفصائل (Category symbols) نحو : م ف (مركب فعلي) ، م س (مركب اسمي) والعلاقات النحوية ، مثل : المسند/ والمسند إليه ، والعلاقات النّسقيّة ، نحو :

ج ←ـــــ م ف + م س

ويحتوي هذا الأساس على ثلاث قواعد[72] : **القواعد التفريعية** (Branching rules) التي تنتج شجرة من الأبواب تخطط البنية العميقة للجملة ، **والقواعد التفسيرية** ، وهي تحدد الطريقة التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية (Lexical rules) أن ينضم بعضها إلى بعض ، وذلك من أجل تفسير التركيب دلاليا ، وأما **القواعد المعجمية** فتوضح المفردات والعناصر المعجمية التي تحل في بنى التركيب وفق قواعد خاصة ، ولكل عنصر من هذه العناصر سمات فنولوجية وتركيبية ودلالية تميزه من غيره ، فكلمة «رجل» مثلا : اسم عاقل مذكر حسي معدود[73] .

ب ـ **المكان التحويلي** : ويقوم بنقل البنية العميقة إلى بنية سطحية ،

وتحتاج البنية السطحية إلى المكونين التأويليين : **الصرفي ـ الفونولوجي** ، الذي يربط بين البنية السطحية والمستوى الصوتي وفق قواعد خاصة بكل لغة ، **والمكون الدلالي** الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية العميقة التي تحدد التفسير الدلالي للجملة .

هذه هي أبرز ملامح المنهج التحويلي التوليدي ، وقد تَقَبّله كثير من علماء اللسانيات ، ولكن تشومسكي أجرى تعديلاً ثالثاً على النظرية النموذجية بعد عام 1970م ، أطلق عليه «النظرية النموذجية الموسعة» "Extended Standard theory" هدف من خلاله إلى إغناء المكون الدلالي ، فقد أدخل إلى نظريته فرضيتين : **الفرضية المعجمية** لحل بعض الصعوبات المتعلقة بالمفردات ، **والفرضية التفسيرية** بقصد التغلب على بعض المشكلات الدلالية ؛ فقد ربط تشومسكي التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على السواء[74] .

وقد تطورت نظرية تشومسكي تطوراً كبيراً ليس على يديه حَسْبُ ، بل على أيدي تلاميذه وأتباعه ومساعديه أيضاً ؛ فانبثقت منها فروع وفرضيات متعددة شغلت معظم علماء اللغة .

وقد تأثر عدد كبير من المحدثين العرب بالنظرية التحويلية التوليدية وبالأنظار والفرضيات التي تفرعت عنها ، وجاء هذا التأثر متفاوتاً ، فمنهم من كانت محاولته في وصف العربية شاملة ، ومنهم من كانت محاولته جزئية تناول فيها ظاهرة معينة . وفي إطار البحث وأهدافه نكتفي بعرض محاولات : محمد علي الخولي وميشال زكريا وعبدالقادر الفهري ومازن الوعر ؛ بحكم كونها محاولات شاملة .

وتُعد دراسة محمد علي الخولي أوّل محاولة لوصف النحو العربي على أساس القواعد التحويلية ، منتفعاً بفرضية تشارلز فلمور "Charles Fillmore"[75] المطورة عن نظرية تشومسكي في مرحلتها الثانية ، وقد أقام دراسته على عيّنة من تراكيب العربية بلغت اثنتين وخمسين جملة .

ويرى الباحث أن هذه الفرضية من أكثر الفرضيات ملاءمة للعربية لبساطتها وعاليتها[76] .

وتتألف من خمسة قوانين هي :

1 - الجملة ← (مشروطية) + مساعد + جوهر[77] .

2 - المشروطية ← روابط خارجية ، ويقصد بها الكلمات التي تربط بين هذه الجملة وسابقتها ، مثال ذلك قولنا : ولهذا ، بناءً على ذلك . وتشمل أيضاً ظروف الزمان وأدوات الاستفهام وأدوات النفي .

3 - الجوهر ← فعل + (محور) + (مفعول به غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل)[78] .

4 - المحور ← العبارة الاسمية . ويقصد بها تكوّن من اسم وتوابعه .

5 - العبارة الاسمية ← حرف جر + (معرّف) + اسم + جملة .

والمعرِّف مثل (ال) التعريف ، وضمائر الإضافة ، نحو : كتابي ، كتابك ، كتابه . ومن شروط العبارة الاسمية أن تحتوي في التركيب الأساسي على عنصرين ، هما : جارّ واسم . وإضافة عنصر (جملة) في هذا القانون يجعله قانوناً تكرارياً ، وهذه التكرارية ضرورية لتكوين الجملة المركبة .

ويُذكَر أنّ الخولي أدخل تعديلاً على القانون الخامس ، حيث غيّر موضع (جملة) ليصبح بعد (اسم) ؛ ذلك أن كلمة (جملة) إذا كانت صفة لاسم في العربية فإنها تأتي بعده[79] .

ورفقاً لفرضية فلمور[80] وما أدخله الخولي من تعديل عليها ، وَصَف الباحث جُمل العينة التي اختارها ، ومن ذلك مثلاً ، وصفُه جملة : ما أجْملَ البيتَ ، هكذا[81] :

ما + أجمل + البيت

فاعل + مساعد ، فعلية + محور

ثمّ حدّد للمفردات ، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً أو أداة ، سمات معينة[82] ، ثم صاغ ستة وثلاثين قانوناً تحويليّاً[83] ، منها مثلاً :

القانون التحويلي الخامس : (إجباري) ، تقديم الفاعل أو المحور .

الوصف التركيبي : مساعد + فعلية + فاعل أو محور .

التغيّر التركيبي : مساعد + فاعل أو محور + فعلية .

مثال : يكون + ضحوك + الولد

يكون + الولد + ضحوك

وهذا المنتوج الأخير مؤقت ؛ إذ لابُدّ من إجراء تحويلات ، كما يقول الباحث ، حتى يؤول التركيب إلى : الولدُ ضحوكٌ . ومن هذه التحويلات : حذف (يكون) ، وإدخال الحركات[84] .

وخلاصة القول في عمل الخولي أنّ القوانين التحويلية التي وضعها لم تتسم بالبساطة التي وصف بها فرضية فلمور ، كما أنها كثيرة ؛ إذ لم يحصرها في أُطر كلية وفقاً لها عند التحويليين ، ممثلة في : الحذف والإحلال والتوسع . . . التي سبق بيانها ، كما أنّ هذا يعقد القواعد ، ولايتواءم مع مبدأ الاقتصاد في الدراسات اللسانية[85] ، ثم إن الخولي استعمل فرضية وضعت لوصف لغة أخرى ، واللغات تشترك في سمات وتنفرد كلٌّ منها في أخرى ؛ فالأفعال المساعدة أو الضمائر المنعكسة والمشروطية واعتبار الاسم المرفوع بعد (كان) فاعلاً . . . كلٌّ أولئك لا تُسوّغه طبيعة العربية ، يضاف إلى هذا أنّ الخولي احتفى بهذه القواعد فصرفته عن الاهتمام بالمعنى في تحليله .

أما ميشال زكريا فقد ألف عدداً من الكتب في الألسنية والألسنية التوليدية والتحويلية ، وما يعنينا في إسهاماته ماتناوله في باب الجملة .

ويمهد لدراسة الجملة بعرض الخطوط الأساسية للمنهج التحويلي التوليدي ، ثم يتناول الجملة البسيطة ، فيعرض لمفهومها عند النحاة العرب

وقسمتها إلى اسمية وفعلية . . . منتهياً إلى أنها قسم واحد عنده ، هو الجملة الفعلية[86] .

ومن المسائل التي عالجها قضية الرتبة في الجملة العربية ، وهو يرى أنّ النمط :

ف (فعل) + فا (فاعل) + مف (مفعول)

هو الترتيب الأساسي في البنيةالعميقة[87] . ويبرهن على صحة هذا النمط بأدلة كثيرة ، منها أنّ الأنماط الأخرى[88] تحتاج إلى ضوابط وتحويلات إضافية[89] ، والأفضل ـ كما يرى ـ أن نختار القاعدة المقتصدة التي تحتوي على أقل عددٍ من التحويلات .

أما مؤلفّات الجملة عنده فتقوم على ركنين : ركن الإسناد وركن التكملة ، أما ركن الإسناد فتبينه القاعدة :

ركن الإسناد ⟵ ركن فعلي + ركن اسمي + ركن أسمي + ركن حرفي

فعل+ **فاعل** + مفعول + جار ومجرور

ويمكن إجراء تحويل بنقل الاسم المجرور بحرف الجر في هذا الركن إلى موقع الابتداء تاركاً في موقعه ضميراً عائداً إليه .

أما **ركن التكملة** فيتألف من عناصر لاترتبط مباشرة بالفعل ، إنما تعود إلى الجملة كلها ، أمّا الاسم المجرور في ركن التكملة فلايمكن نقله إلى موقع الابتداء تاركاً وراءه ضميراً . ويمكن أنْ نمثل لما ذكره بقوله تعالى : ﴿**فَخَرَجَ على قومه في زينته**﴾ (القصص : 79) ؛ فالجار والمجرور (في زينته) ركن تكملة ، بوصفهما يقعان في موضع الحال ، والأغلب في الحال أن يكون فضلة ؛ لذا يجوز في الكلام : في زينته خرج على قومه ، دون أن يترك ضميراً في الموقع المنقول منه . أما الجار والمجرور (على قومه) فهو من أركان الإسناد ؛ إذ يتعلقان بالفعل (خرج) ؛ لذا يجوز في الكلام : القومُ خرج عليهم في زينته ، بترك ضمير في الموقع المنقول منه .

ويصف زكريا البنية العميقة للجملة العربية مستخدماً سمات للركن الفعلي تُبين : زمنه ، وتعديته ولزومه ، ومايُنتج عنه . .[90] ويستخدم سمات أخرى للركن الأسمي تبين : تعريفه وتنكيره ، وإفراده وتثنيته وجمعه ، وتذكيره وتأنيثه . .[91] وسماتٍ أخرى للحرف قريبة من معاني حروف الجرّ في النحو العربي[92] .

ويختم حديثه عن الجملة بتناول موضوع «النعت» ذاهباً إلى أنّه «يعمل عمل الفعل في الجملة»[93] ومن أمثلته التي أوردها جاء الرجل القاتلُ زيداً ، وبنيته العميقة : جاء الرجل الذي قتل زيداً ، متكئاً على أنّ الألف واللام في (القاتل) بمعنى : الذي قَتَلَ .

ولا يخفى أنّ الباحث اعتد النعت وصفاً ؛ فاشتق منه فعلاً ، وليس الأمر كذلك ؛ فالنعت غير الوصف ؛ إذ الوصف في مصطلحات النحاة يطلق على المشتقات : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، كما أنّا لانعلم أحداً من النحاة ذهب إلى أن النعت يشتق منه ، فأصل المشتقات الفعل أو المصدر على خلاف في ذلك .

وإلى جانب هذا نجد أنّ الأمثلة التي حلّلها الكاتب مصطنعة ، كما أنه تناول عنصراً واحداً من عناصر التحويل اقتصر فيه على نقل العنصر من موقع إلى آخر ، وأهمل عناصر كثيرة .

أما عبدالقادر الفهري فينطلق في محاولته وصف العربية من اعتقاد مؤداه أن هناك حاجة إلى إعادة وصف العربية ؛ لأن «اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حاليًا باعتبار كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية»[94] . كما أن المعطيات التي نجدها عند القدماء معطيات ناقصة .

والبديل الذي يطرحه الفهري يقوم على أن البحث في اللسانيات العربية يجب أن يقسم إلى ثلاثة أقسام[95] : **وصفي** ، وهو مايسميه بلسانيات الظواهر ، **وتاريخي** يؤرخ للعربية أو للفكر اللغوي العربي ، **وأبستيمي** يدخل فيه إمكان نقل بعض المفاهيم وترجمتها من التراث إلى النماذج الحديثة وترجمتها .

أما الأصول والأنظار التي يتبناها الفهري في وصف العربية فمأخوذة من النظرية المعجمية الوظيفية كما طورتها ، في إطار النحو التحويلي التوليدي ، الباحثة الأمريكية «بريزنن» "J. Bresnan" منطلقاً من أن أحد الإشكالات الأساسية بالنسبة لكل نظرية نحوية هو تخصيص العلاقة التي يمكن إقامتها بين صورة الجملة ومعناها ، وتحديد الروابط بين البنية المحمولية ، وهي العلاقات الدلالية (المحمول وموضوعاته) وبين البنية المكونية ، وهي العلاقات التركيبية بين المكونات كما تنتظم في السطح ، ويتم هذا التوافق ، في النظرية المعجمية الوظيفية ، بوساطة الوظائف النحوية . وتسند الوظائف النحوية إلى المكونات بوساطة القواعد التركيبية ، وإلى الموضوعات بوساطة القواعد المعجمية ، وهذه الوظائف هي : الفاعل (فا) ، والمفعول (مف) ، والمفعول غير المباشر (مف . غ . ب) ، والمالك (ما) ، والفضلة (فض) ، والملحق (لح) .

وتأتلف المعلومات الصادرة عن المعجم وعن القواعد التركيبية لبناء البنية الوظيفية ، التي تشكل بدورها مدخلاً (Input) للمكون الدلالي الذي يترجمها صورة منطقية ملائمة ، في حين تؤول البنية المكونية فونولوجيًا .

وهكذا نجد أن الجديد في هذه النظرية هو إضافة المكون الوظيفي ؛ وبذا تكون مكونات الجملة ، هي[96] :

المكون المركبي ، والمكون الوظيفي ، والمكون التحويلي ، والمكون الصوتي ، والمكون الدلالي .

وفي إطار هذه الأصول يعالج الفهري قضية الرتبة في الجملة العربية ، وهو يرى أن أصل الرتبة فيها هي من نمط :

ف فا مف١ مف٢

ويبرهن على صحة هذه النمطية بأدلة كثيرة[97] ، أما الجملة الاسمية التي لايكون فيها المسند فعلاً ، نحو : ﴿**مَحمدٌ رسولُ اللّه**﴾ (الفتح : 29) ، ﴿**وبينهما حجاب**﴾ (الأعراف : 49) ؛ فيلجأ فيها إلى افتراض رابط مقدر ، هو (كان)

مزود بسمة الجهة والزمن ، والمركب الاسمي بعده فاعل وليس مبتدأ كما قال النحاة . وهذه الجمل توافق جملاً تظهر فيه (كان) ، نحو : ﴿**ماكان محمد أبا أحدٍ من رجالكم**﴾ (الأحزاب : 40) .

وافتراضه هذا يوحد بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية ؛ أي يجعلهما ترتدان إلى بنية عميقة واحدة ، وقد أطلق على هذا الافتراض «الافتراض الرابطي»[98] .

ويعرض الفهري ، ضمن هذا الإطار ، لما أطلق عليه : التبئير (Focali-sation) أو الموضعة (Topicalisation) ، ويصفه بأنه «عملية صورية يتم بمقتضاها تقل مقولة كبرى (Major Category) كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية . . . من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج) ، أي مكان البؤرة [99] ؛ نحو : ﴿**إياك نعبد**﴾ (الفاتحة : 5) .

ومن مميزات التبئير أن العنصر المبأر لايترك أثراً ضميرياً في موقعه السابق (داخل ج) ، ويحتفظ بإعرابه الذي كان أسند إليه في ذلك الموقع .

وتخضع عملية النقل لقيود[100] اتكأ في بعضها على مقولات النحاة القدامى المتعلقة بأدوات الصدارة ، واتكأ في بعضها الآخر على ما أطلق عليه تشومسكي «التتابع السلكي» (Successive Cyclicity) ويقضي هذا المبدأ بأن يتم النقل من المصدر وفق تسلسل ينتهي إلى المكان الهدف ، وذلك نحو قولك :

من تريد أنْ أنتقد؟

حيث ميدان تحويل هذه الجملة من بنيتها العميقة ، هكذا :

1 - **تريد أن أنتقد مَنْ .**

2 - **تريد مَنْ أن أنتقد .**

3 - **مَنْ تريد أن أنتقد .**

فـ (مَنْ) انتقلت من (1) إلى (2) إلى (3) .

ويطلق على التغيير الذي يحدث بعد الفعل ويغير محليًا رتب الفضلات ؛ الزَّحْلقة أو الخَفْق (Scrambling) ، نحو :

- ضرب زيدٌ الولدَ ، وضَرَبَ الولدَ زيدٌ .

- وجاء البارحةَ كثيرٌ من الرجال ، وجاء كثيرٌ من الرجال البارحة .

ويمتنع أن نقول : - جاء كثير البارحة من الرجال .

لأن العنصرين (كثير) و (من الرجال) عنصران متلازمان .

ويظهر الفرق بين التبئير والخفق في عدد من البنى فيها نوع من التسوير "Quantification" كالنفي والحصر والاستفهام ، وتتضمن ألفاظاً خاصة (نحو : شيء ، أحد ، قط . . .) أو سوراً فارغاً[101] ؛ إذ لاترد الأسوار الفارغة أو الألفاظ الخاصة في البنى التبئيرية ، لأنّ البؤرة تقع حاجزاً في وجه التسوير ، فتسوير النفي ، مثلاً ، لايمتد إلا إلى البؤرة ولايتعداها إلى مكونات داخل الجملة ، نحو :

1 - ما زيداً ضَرَبْتُ .

2 - ما زيداً ضرَبَ أحدٌ .

3 - ما زيداً ضربتُ قطُّ .

ولذا فالجملتان : 3, 2 ، لاحنتان ، أما الجمل المخفوقة فإن تقديم المفعول بعد الفعل لايغير ميدان التسوير ، نحو : ﴿لن تنفعكم أرحامُكم ولا أولادُكم يومَ القيامة﴾ (الممتحنة : 3) .

ومثل ذلك في الاستفهام : ﴿أَغَيْرَ اللّهِ أبغي ربًا﴾ (الأنعام : 164) .

في حين يمتنع ذلك في الجمل المبأرة ، نحو :

﴿أأنتَ قُلْتَ للناس اتّخذوني وأُمّيَ إلهين﴾ (المائدة : 116) .

وعلى هذا فقاعدة الخفق «لاتؤثر بشكل يذكر في الصورة المنطقية للجمل ، ولذلك يمكن اعتبارها قاعدة أسلوبية لا تحويلية»[102] .

ويعالج الفهري ضمن قضية الرتبة ، ظاهرة التفكيك "Dislocation" وهو باعتبار الجهة نوعان : تفكيك إلى يمين الجملة كما في (1) وتفكيك إلى يسارها كما في (2) :

1 - زيدٌ ضَرَبْتُه .

2 - ضربتُهُ زيدٌ .

ففي (1) تفكيك إلى اليمين تَوَلّد عن طريق تحويل نقل ، حيث نقل العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلي إلى موقع خارجي ، وترك مكانه أثراً ضميريًّا .

ويختلف التبئير عن التفكيك في أن الأول مقيد بقيود إعرابية ؛ إذ يشترط فيه أن ترث البؤرة إعراب المصدر الذي انتقلت منه ، أما العنصر المفكك فيكون مرفوعاً دائماً .

وفي إطار الرتبة في الجملة العربية تناول موضوع الاشتغال متسائلاً : تفكيك أو تبئير[103]؟ وبدايةً يرى أن الاشتغال لم يعد أسلوباً مستعملاً في العربية الحالية ، وأنّ النحاة اعتَبروا بنى الابتداء والتقديم (تقديم المفعول) والاشتغال بنىً مختلفة بحكمِ أخذهم بفكرة العامل ، وبعد أن يعرض لخصائص الاشتغال عند النحاة ، يرى أنّ الاشتغال يماثل التبئير من وجوه ، يماثل التفكيك من وجوه ، وقدم أمثلة في ذلك[104] .

ومن القضايا الأساسية في تركيب الجملة التي عرض لها ظاهرة «الربط الإحالي» (Referential Binding) ويمهد ذلك ببيان أن اللغات تختلف باعتبار : رتب المكونات الأساسية داخل الجملة ، وتطابق الفعل وعدم تطابقه وفاعله في صفات الجنس والعدد ، ومسألة بروز الضمير الفاعل بصفة اختيارية[105] . ويرى الفهري أن بين هذه الخصائص علاقة ، وأن هناك نظرية للتطابق (Agreement) ونظرية للعناصر الفارغة (Empty elements) تحددان التصنيفات الممكنة في اللغات الطبيعية .

والإشكال الذي يسعى الفهري إلى معالجته في العربية ، وهي من اللغات الطبيعية من نمط : (ف فا مف) ، مطروح بالنسبة إلى مجموعتين من الجمل :

الأولى : تتضمن جملاً ، مثل : 1 - جاء 2 - جاءا 3 - جاؤوا .

والإشكال : معرفة طبيعة الألف والواو : ضمير أم علامة تطابق بين الفعل والفاعل[106] .

الثانية : تتضمن جملاً ، مثل : 4 - جاء الأولاد 5 - جاؤوا الأولاد 6 - جاؤوا هم بالغنيمة .

والإشكال : إمكان أو عدم إمكان توارد هذه العلامة/ الضمير والفاعل المظهر أو المضمر .

ويعرض الفهري ، قبل إجابته عن هذا الإشكال ، لآراء النحاة[107] على نحو مفصَّل ، ويقدم ، بعد ذلك ، تحليلاً في إطار النظرية المعجمية الوظيفية ، متكئاً فيه على الدارجة المغربية ؛ إذ تجعل هذه اللهجة إسقاط الضمير (هم) في نحو : **جاؤوا هم** ، اختياريًا ؛ فيقال : **جاو** .

ويستخلص من ذلك أن الواو حرف للمطابقة (Agreement) وليس ضميراً . وبناء على هذا التحليل يرى «أن نستغني عن التصور الذي يلجأ إلى أبواب التوكيد والبدل ؛ لتخريج الأمثلة التي قدمنا»وجوز «أن يكون المرفوع تفكيكا»[108] .

ومن القضايا المهمة ، أيضاً ، التي تناولها في إطار التوافق بين النحو والمعجم المراقبة الإحالية "Control" ، والعائدية "Anaphora" ، وقد وصفها بأنها «مسألة مركزية في التركيب العربي ؛ لأن عددا من الظواهر تتمحور حولها . .»[109] ونعرض لظاهرة واحدة ، من هذه الظواهر ، ترتبط بالمحمول ودوره في تحديد مكونات الجملة والعلائق التركيبية والإحالية بينها .

يعرض الفهري للتركيبين :

1 - جاء زيد راكباً . 2 - كان زيد راكباً .

يفرق بينهما على مُستوى البنيتين : الوظيفية والحملية ؛ فالصفة (راكباً) في (1) حال ملحقة غير ضرورية لسلامة البنية الوظيفية للجملة ، وهي لا تنتمي للبنية الحملية للفعل . أما الصفة (راكباً) في (2) فهي فضلة حملية "Predicate complement" لفعل المراقبة (كان) تنتمي للبنية الحملية للفعل ، وبدونها لاتقوم الجملة[110] ؛ أي أن الفعل يقتضيها ، في مفهوم نحاتنا القدامى .

والتمييز بين الأوصاف الملحقات والأوصاف الفضلات يكتسي طبيعة وظيفية وحملية ، وتؤكد العمليات العائدية هذا الاختلاف الوظيفي[111] ، وهذه نماذج تركيبية يعرِض لها الفهري تؤكد ماذهب إليه :

3 - كان زيدٌ راكباً . 4 - ظننتُ زيداً راكباً . 5 - زيدٌ كان أبوه راكباً .

حيث مراقب فاعل الصفة (راكباً) يتحدد بفاعل (كان) في الجملتين : 5, 3 ، وهو (زيد) و (أبوه) ، ومفعول (ظن) في الجملة (4) ، وهو (زيداً) . أما الجملتان :

6 - لقيت زيداً راكباً . 7 - زيدٌ لقي أباه راكباً .

فسابق فاعل الحال (راكباً) فيهما قد يلتبس : إذْ يحتمل أن يكون السابق فاعل الفعل الرئيس أو مفعوله في الجملة (6) ، أو المفعول في (7)[112] وهذا أول اختلاف بينهما ، أما الاختلاف الثاني بين الوظيفتين من حيث عملية المراقبة والإحالة فيتضح من المثالين :

8 - لقيت زيداً راكباً وراجلاً . 9 - ظنّ زيد عمراً راكباً وراجلاً .

حث يوجد حالان في مركب عطفي ؛ إذْ يمكن أنْ يراقب كلاً منهما سابقان متغايران ، وهذا النمط من المراقبة لايكون من الفضلات الحملية ؛ فالجملة(8) تحتمل : أنْ يكون فاعل الركوب هو الضمير (في لقيتُ) وفاعل الرَّجُل (زيدٌ) ، أو أن يكون أحد الملتقيين راكباً والآخر راجلاً دون تحديد .

أما الجملة (9) فالتأويل الوحيد هو الذي يراقب فيه المفعول (عمراً) فاعل (راكباً) وفاعل (راجلاً) في آن واحد[113] .

وثالث هذه الاختلافات أنْ تأخذ الأحوال سوابق مبعثرة[114] "Split Antecedent" تعبر عن وظائف نحوية مختلفة ، كما في (10) ,(11) ، بخلاف الفضلات الحملية فلا يتحقق ذلك فيها ، ولذا فالجملتان (12) ,(13) لاحتنان :

10 - لقيتُ زيداً راكبيْن . 11 - زيد لقي عمراً راكبيْن .

12 - ظنّ زيدٌ عمراً راكبيْن . 13 - زيد ظنّ عمراً راكبين .

وبَيِّنٌ مما سبق أن الفهري يميز بين نوعين من المراقبة : المراقبة الوظيفية ، وهي «خاصية للفضلات الحملية» والمراقبة العائدية ، وهي التي نصادفها مع الأحوال»[115] .

هذه مسائل مختلفة تبين المنهج الذي تبناه الفهري في معالجاته ودراساته ، وهو يسعى إلى إعادة وصف العربية من خلال ما أسماه «لسانيات الظواهر» بهدف وضع العربية في مصاف اللغات الطبيعية . وخلاصة القول في عمله من خلال ماقدمناه :

- لا نوافق الباحث فيما ذهب إليه من أن معطيات القدماء ناقصة لا تصلح للانتفاع بها في بناء نظرية عربية ؛ إذ لا نمل من القول من أن نظرية النحو العربي نظرية شامخة ، وأنه لابد من الإفادة من معطيات القدماء مهما أصّل أيّ باحث وشيّد ، لأننا لانستطيع أن ننسلخ منها كما أكد ذلك كثير من الباحثين المحدثين ، وهو نفسه أفاد من مقولات النحاة في مواضع كثيرة من دراساته ، من ذلك مثلاً : فكرة التسوير ، والمراقبة الوظيفية ، وقيود التبئير .

- أثبت وجود بنية واحدة فقط للجملة العربية ، هي بنية الجملة الفعلية التي يرى أنها من نمط : (ف فا مف) ونفى وجود الجملة الاسمية ، وبرهن على صحة ذلك بعرض صور للتغير في رتبة الجملة أكدت هذه النمطية ، كالتبئير والخفق والتفكيك وظاهرة الاشتغال والربط الإحاليّ والمراقبة الوظيفية والمراقبة العائدية ، ونفى وجود الجملة الاسمية ، ليؤكد أن اللغة العربية لغة طبيعية .

وليس الأمر كذلك ، فلكلّ لغة خصائصها ، والقول بوجود نَمَطيْن من الجمل في العربية لايعني أنها لغة غير طبيعية أو أنها معقدة ، ولايعني أنّ وجود نمط يجعلها طبيعية ، فما ذهب إليه الباحث ـ فيما رأى ـ غير دقيق ، يدل على ذلك ما كشفه النحاة في تجليات استعمال نَمَطَيْ الجملة في مواقف مختلفة من الأداء حقّق فيها النّمطانِ دلالات مختلفة .

أما الجمل التي لا تتضمن فعلاً ، نحو : ﴿محمد رسول الله﴾ (الفتح :29) ، فقدر فعْلاً سماه «الرابطة» وقدره بالفعل الناقص «كان» ، وأعرب الاسم المرفوع فاعلاً ، وهو أمر غير دقيق أيضاً ؛ لأن الفعل (الذي يأخذ فاعلاً) يدل على حدث وزمان ، و (كان) الناقصة ليس دالة على الحدث حتى يكون لها فاعل ، كما أن «الربط بين دلالة الوحدة المعجمية والوظائف النحوية التي تتطلبها من الأسس التي يعتمدها المنهج المعجمي الوظيفي» الذي يتبناه الفهري ، «وهذا لايتضح في القول بفعلية : «كان» وطلبها للفاعل كباقي الأفعال»[116] . وعلى هذا فليس عدم وجود فعل الكون نقصاً في العربية ؛ فهذه الرابطة وظيفتها تركيبية فقط ، وليس لها وظيفة دلالية ؛ إذ يغني تركيب الجملة العربية عن ذلك : ـ أضاف أبعاداً جديدة في وصف بنية الجملة العربية تأخذ في اعتبارها ضرورة التوافق بين القواعد والمعجم ، وذلك من مثل ماقدمناه في «المراقبة الوظيفية» و «المراقبة العائدية» ، حيث إن القيود التي نلحظها في «المراقبة الوظيفية» ناتجة عن طبيعة البنية الحملية لأفعال المراقبة (وهي الأفعال الناسخة : كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وأفعال المقاربة والشروع) والدور الذي تؤديه الفضلات الحملية في التركيب .

وعلى الرغم من أخذه بهذه المنهجية ؛ منهجية النظرية المعجمية الوظيفية ، فإنها ليست كافية في شرح الوجوه الدلالية للجملة العربية .

ـ يظهر مما قدّمه الفهري في موضوع الاشتغال أنّ الاشتغال يجيء في صور شتى ؛ فقد يكون تبئيراً أو تفكيكاً أو اشتغالاً بالرفع أو اشتغالاً إلى اليسار . . . . ونحن لانوافق الفهري في الصورة الأخيرة التي مَثَّلَ لها بـ : ضربتُهُ

زيداً ، حيث اعتبر (زيداً) منصوباً على الاشتغال وهو عند النحويين بدل ، وتقدير النحاة أدق ؛ لأن الضمير في (ضربته) سبق المشغول عنه (زيداً) والأصل العكس ، ثم جيء بعد ذلك بـ (زيداً) ليفسر الضمير على البدلية .

ـ اعتماد الفهري المغربية الدارجة في تحليل بعض الظواهر ، ومساواتها بالفصحى ، أمر لايُسلَّم به ؛ لأن النحو العربي قام على تقعيد اللغة الفصيحة .

أما مازن الوعر فقد انتفع في محاولته بالنظرية الدلالية التصنيفية التي وضعها «ولتر كوك» "W. Cook" (1979) .

ويمهد لدراسته ببيان أن التراكيب في العربية قسمان ، هما : التركيب الاسمي والتركيب الفعلي ، وأن هذه القسمة قائمة على «وجوه براغماتية (تداولية) ـ وظيفية دقيقة لتحديد المعنى»[117] . وأن مفهوم المسند (م) والمسند إليه (م إ) والفضلة (ف) تمثل حجر الأساس في النظرية اللسانية العربية للتراكيب ، والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات تدعى الإسناد (إس)[118] . وعندما تنتظم هذه الأركان فإن الحاصل اللغوي سيكون كلاما (ك) ، هكذا :

التركيب الفعلي (م . . . م إ . . . . ف)

التركيب الإسمي (م إ . . . م . . . ف)

ويشير إلى أن المفهوم المهم والحاسم في النظرية العربية هو مفهوم العامل والمعمول ؛ إذ يشكل هذا المفهوم بنية النظرية اللسانية العربية ؛ فقد حلل النحاة التراكيب «من وجهة نظر علائقية وذلك لطبيعة العامل والمعمول»[119] . ويرى أن الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب في العربية «لم يناقشها النحويون العرب مناقشةً مستفيضة ؛ وذلك لأنهم كانوا مهتمين بشكل خاص بالتحليل البنيوي الشكلي للغة العربية» ، وتركوا الأمر للبلاغيين «الذين شرحوا بشكل مستفيض وموسّع الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب الأساسية في اللغة العربية»[120] .

ويعرض ، بعد هذا التمهيد ، «الافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقة أو المقدرة للتركيب العربي»[121] مفيداً من نظرية تشومسكي وكوك ونظرية النحو

العربي . وفي إطار هذا يقدّم ركناً آخر يمكنه أن يحول التركيب الأساسي في العربية إلى تراكيب مشتقة جديدة ، وسمى هذا الركن الأداة (أد) ، ويمكن أن يكون : أداة استفهام أو أداة نفي أو أداة شرط . . . أو نحو ذلك ، وبذا تكون القاعدة التالية هي التي تولد التراكيب الأساسية في اللغة العربية :

ك ⟵ أد ـ إس

ويتمثّل الإسناد (إس) في التركيبين : الفعلي والاسمي .

ويضيف تركيباً آخر إلى التركيبين الاسمي والفعلي ، هو التركيب الكَوْنيّ ، في نحو : **زيد شاعر ، زيد في المكتبة ، زيد هنا** . ويتألف من :

[إس . . . م إ . . . م(×)]

حيث إن المقولة (×) قد تكون اسما أو صفة أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً ، وشرط هذا التركيب أن يحذف الفعل (يكون) منه وجوباً ، إلا إذا كان في الزمن الماضي (كان) أو في الزمن المستقبل (سيكون)[122] ، ففي الأمثلة السابقة يكون التقدير : زيد يكون (هو) شاعر ، زيد يكون (هو) في المكتبة ، زيد يكون (هو) هنا .

ويقرر الوعر أنه سيصف البنية العميقة (المقدرة) للتركيب العربي مستخدماً الأدوار الدلالية التي اقترحها (كوك) في منهجه الدلالي التصنيفي[123] ، وهي : فاعل (فا) ، مجرب (مج) ، مستفيد (مس) ، مكان (مك) ، موضوع (مو) . بالإضافة إلى استخدامه الحركات الإعرابية : رفع ، نصب ، جر ، فإذا طُبِّق المنهج السابق على التركيبين : **ضَرَبَ الموسيان العيسيين ، أضاربٌ موسى عيسى؟** فإن البنية العميقة والسطحية لهذين التركيبين ستكون كما هي مبينة في الشكلين التاليين[124] :

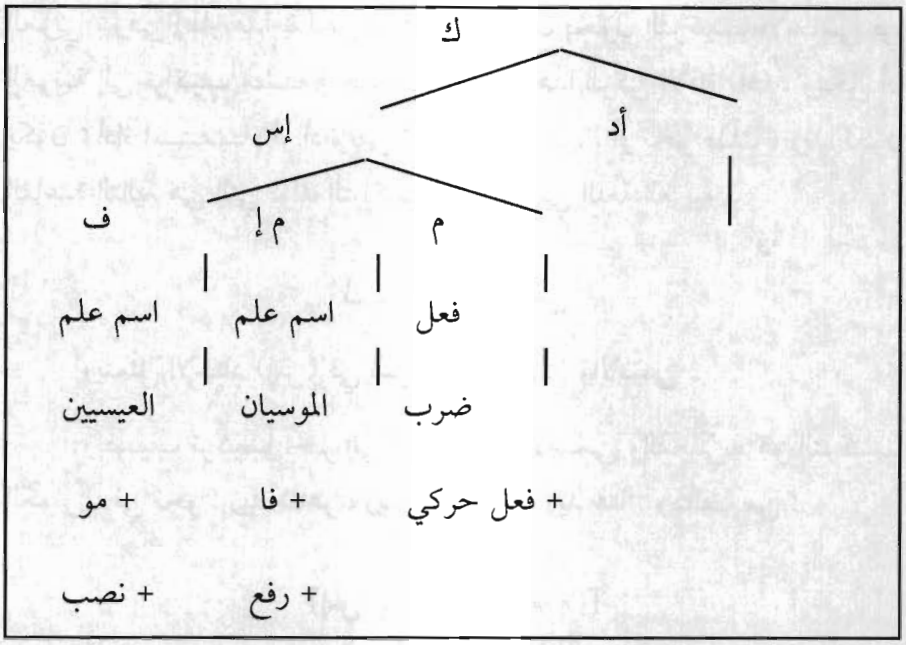
ك
أد
إس
ف
م إ
م
اسم علم
اسم علم
فعل
العيسيين
الموسيان
ضرب
+ مو
+ فا
+ فعل حركي
+ نصب
+ رفع

شكل (4)

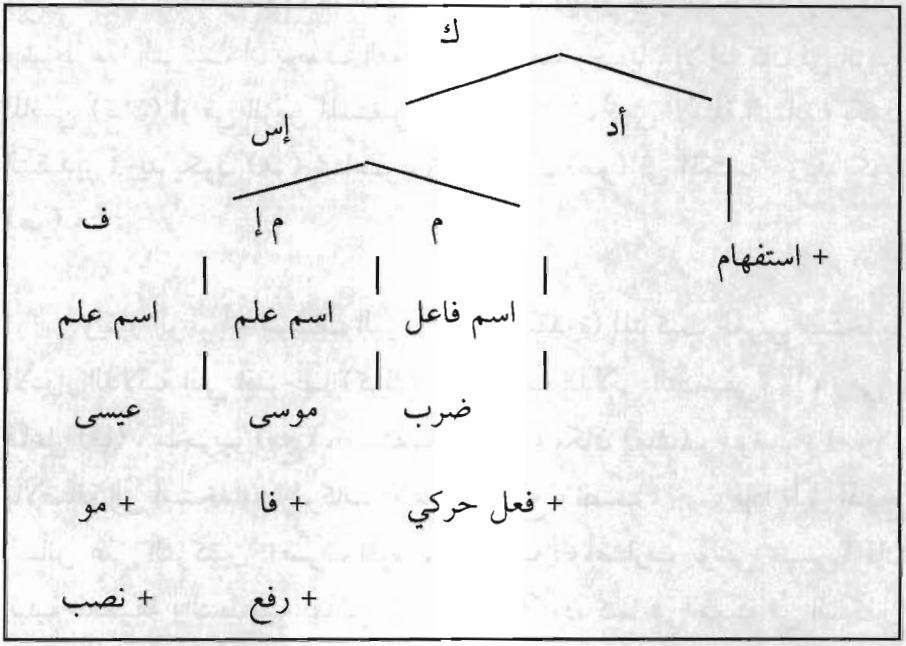
ك
أد
إس
ف
م إ
م
+ استفهام
اسم علم
اسم علم
اسم فاعل
عيسى
موسى
ضرب
+ مو
+ فا
+ فعل حركي
+ نصب
+ رفع

شكل (5)

وفي إطار هذا التصور يعالج الوعر قضية التقديم والتأخير في التراكيب العربية : الفعلية والاسمية والكونية : **ففي التركيب الفعلي** يبين الباحث أن الحركة التحويلية للفضلة (ف) حركة مسموح بها ، إلى يمين الفعل أو إلى يساره ، ضمن نطاق الإسناد (إس) محتفظة بوظيفتها الدلالية وحركتها الإعرابية ، نحو : **ضرب زيدٌ أخاه ، ضربَ أخاه زيدٌ ، أخاه ضرب زيدٌ** . . . وهذه الحركة غير مسموح بها إذا سببت لبساً دلاليّا أو أنتجت تركيباً غير نحويّ .

ويلحظ أن القيود المفروضة على الحركة التحويلية في الأمثلة التي عرض لها الباحث ، تتطابق مع نظرية النحو العربي في التقديم والتأخير .

أما الحركة التحويلية للفاعل فغير مسموح بها ؛ لأن الفعل والفاعل ، في رأيه ، يعدّان «وحدة لسانية واحدة لايمكن تجزئتها»[125] وهذه الوحدة اللسانية ، وكلٌّ من : الجار والمجرور والتابع والمتبوع ، والصلة والموصول ، والمضاف والمضاف إليه ؛ تُعَدّ مركبات مُتلازِمة ، تندرج تحت مبدأ عام سمّاه «**مبدأ المقولة المتلازمة**» ، وينصّ هذا المبدأ على وجوب أن تنقل القاعدة التحويلية المقولة المتلازمة برمّتها .

أما الحركة التحويلية في المركبات الاسمية ذات الخبر الفعلي (م إ ـ م ـ م إ ـ ف) ؛ نحو : **زيد ضرب عمراً** ، وذات الخبر الاسمي (م إ ـ م إ ـ م) ؛ نحو : **زيد أبوه شاعر** ؛ فتكون ضمن تركيب الخبر ، حيث يقال في **الأول** : زيدٌ عمراً ضَرَبَ ، وفي **الثاني** : زيد شاعرٌ أبوه .

أما التراكيب الكونية فالذي يتحرك فيها هو الخبر أيضاً ، نحو : شاعرٌ زيد ، المحول عن : زيد شاعر . والبنية العميقة للتركيب الكوني : شاعِرٌ زيد ، هي : (يكون) (هو) شاعر زيد .

ويعالج ضمن أنظاره السابقة ، التراكيب الاستفهامية بقسميها : **التصديقي** ، الذي يحدث بوساطة (الهمزة) و (هل) ، **والتصوري** الذي يحدث بأدوات الاستفهام الأخرى .

ويبين ، بداية ، أن الدور الذي تقوم به أدوات الاستفهام هو أنها تغير التركيب الأساسي إلى تركيب مشتق . ويوضح الشكل : (6) ، من خلال البنية العميقة ، الدور الدلالي الذي تقوم به الأداة الاستفهامية :

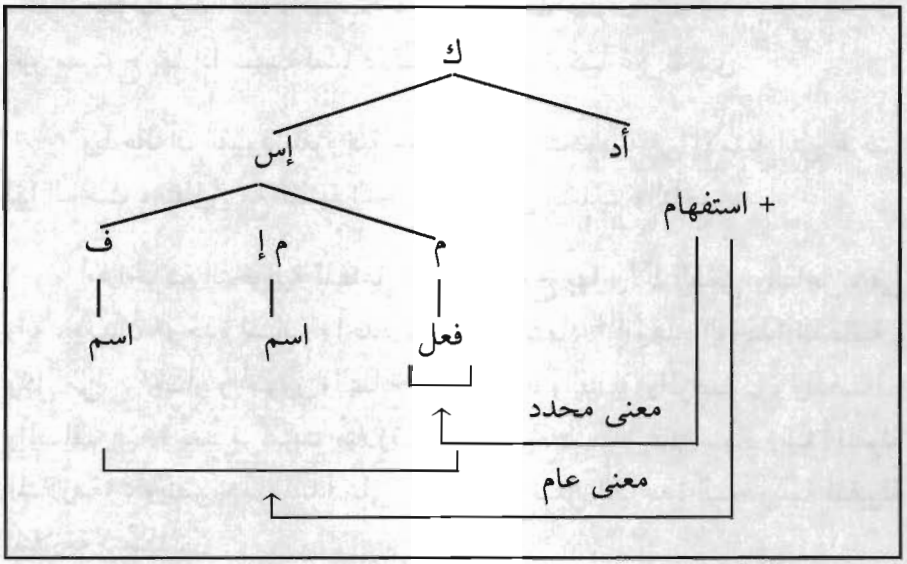

شكل (6)

حيث يُظهر أن أدوات الاستفهام تقوم بعمليتين دلاليتين : **الأولى** : تحول المعنى العام في التركيب الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق . **والثانية** : تحدد الدور الدلالي للركن اللغوي المستفهم عنه ، سواء أكان فعلاً أم اسماً . وعليه فإن «أدوات الاستفهام في اللغة العربية تعتبر أدوات تحويل ولها وظيفة دلالية بحتة»[126] .

ويتناول ، بعد ذلك ، الاستفهام التصديقي ، فيذكر أن العربية تستعمل أداتين تحويليتين لتعبر عنه ، هما : (الهمزة) و(هل) ، ويذكر الفروق في استعمالاتها مُتّكئاً في ذلك على مقولات النحاة والبلاغيين .

ويتحدث عن الاستفهام التصوري الذي يحدث بأدوات الاستفهام الأخرى : متى ، أين ، كيف ، ماذا . . . ويقترح وضعين[127] :

الأول هو : وضع ـ م إ ، ويحدث في التركيب الاسمي ؛ نحو : من جاء؟ والكوني من نحو : من في حمص؟ . والركن الاستفهامي ـ هنا ـ يقع تحت المستوى (م إ) ، وبهذا لاتكون حركة تحويلية لصياغة التركيب الاستفهامي .

الثاني هو : وضع ـ ف ، ويقع في مواضع مختلفة تحت المستوى (إس) ، ثم إنه ينتقل إلى المستوى (+ استفهام) ، ومثاله : **مَنْ ضربَ زيدٌ؟ أيْنَ مي ُّ؟**

ويرصد الوعر بعد ذلك حركة الاستفهام التصوري التحويلية في التراكيب الأساسية الثلاثة ، والضوابط النحوية والدلالية لهذه الحركة مفيداً في ذلك من أنظار النحاة القدامى .

وصفوة القول في دراسة الوعر من خلال ماقدمنا :

ـ لم تبرز الدراسة إلا قليلاً من خصائص بنية الجملة العربية ، تمثلت في عنصر واحد من عناصر التحويل ، وهو التقديم والتأخير ، ولم تتناول عناصر أخرى ، مثل : الحذف والزيادة ، . . . كما أنه لم يعالج ضمن ما طرح من أنظار إلا التراكيب الاستفهامية بقسميها التصديقي والتصوّري .

ـ اعتد الاسم المرفوع بعد (كان) فاعلاً ، كصنيع غيره من المحدثين ، وهو أمر غير دقيق كما ذكرنا ذلك في دراسة الفهري ، كما اعتد الفعل والفاعل «وحدة لسانية واحدة لايمكن تجزئتها» وهذه الوحدة تلتقي مع المركبات المتلازمة الأخرى في ذلك ، وهو أمر غير دقيق أيضاً ؛ إذ المعروف ، في نظرية النحو العربي ، أنه يمكن الفصل بين الفعل والفاعل والتابع والمتبوع والمضاف والمضاف إليه ، في مواضع ذكرها النحاة ، فالتلازم غير مطرد .

وتكاد أنظار الوعر تُطابق أنظار النحاة القدامى ، تركيباً ودلالةً ، حيث يرى أن العلاقات التي تربط التراكيب العربية مشابهة للعلاقات المفترضة في النظرية التحويلية ، وأن العملية الدلالية المتولدة ، من خلال التقديم والتأخير ، في النظرية العربية يمكن أن تندرج تحت مفهوم قواعد البؤرة "Topicalization" عند التحويليين .

خاتمة

وبعد ، فقد عالج البحث ، على امتداده ، بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي ؛ فشرع يُمهّد لذلك ببيان حدّ الجملة لدى النحاة القدامى والبنيويين والتحويليين والمحدثين العرب ، ثم عرض لجهود المحدثين في دراسة الجملة العربية وما سجّلوه من ملاحظات في حدّها ووصف بنيتها وتشكلها في ضوء ما تبنَّوا من أنظار لسانية حديثة .

وتناول البحث ـ على قدر ما أطاق ـ محاولات للمحدثين ، اعتقد صاحب هذا البحث أنها تقدم وصفاً منسجماً مع أهداف البحث وغاياته ، وأنها من أبرز ما يُمثَّل له للمنهجين : الوصفي ، والمنهج التحويلي التوليدي .

وقد نحا البحث في عرضها منحىً وصفيًا تقريرياً ناقداً ، وفَقْ منهج مُتّبع يقوم على :

- إبراز أهم الملامح التي يقوم عليها كل من المنهجين .
- وصف كل محاولة ببيان : مآخذ صاحبها على النحاة القدامى والدراسات السابقة ، ومنهجه في وصف الجملة العربية ، والظواهر التي عالجها في إطار هذا المنهج .
- مناقشة ما طُرِح ، في محاولةٍ ، من أنظار .

ما مِن شكٍ في أنّ بعض هذه المحاولات قد اتسم بالدقة في التناول والعمق في التحليل ، وقدّم قراءات مستوعبة للنّحو العربي ، وما من شكّ أيضاً أنّها سجّلت ملاحظات مفيدة تُعين على فهم الظاهرة اللغوية وتوجيه البحث اللغوي العربيّ الحديث ، على الرغم مما اعتورها من مآخذ رَصَدْناها في مواقعها .

وتقتضي منهجيّة البحث أن أُشير إلى الملاحظ التالية التي كَشَف عنها البحث :

- إنَّ العلاقة الإسنادية في الجملة العربية مشابهة ، في أساسها ، للعلاقة المفترضة في المنهجين : الوصفي والتحويلي ، التي تتمثل في العلاقة التالية :

ج ⟵ مركب فعلي (م ف) + مركب اسمي (م س)

- وجود نَمَطَيْن للجملة العربية : فعلي واسمي ، أما القول بوجود بنية واحدة ، هي الفعلية ، فخلاف خصائص العربية ، وخلاف ما كَشَفه النحاة ، في تجليات الاستعمال ، من وجود نمطين يحققان أداءات مختلفة .

- إعراب الاسم المرفوع فاعلاً في «الجملة الرابطية» أمر غير دقيق ، فتركيب الجملة العربية يغني أساساً عن افتراض (كان) .

- ما جاء به بعض المحدثين من تسميات لأنواع الجملة العربية لايتواءم وطبيعة العربية ، وهي تسميات ابتدعت في الفترة التي ساد فيها المدّ الشكلي والمقولات المختلفة للمنهج الوصفي .

- دراسةُ النحاة العرب الجملَ التي لامحل لها من الإعراب والتي لها محلّ ؛ يُفَسِّر بهما توَالد الجَملة العربية ، وقد أكّد المنهج الوصفي هذه الحقيقة ؛ إذ يتوافق في الأولى شرطا الإسناد والاستقلال ، في حين تفتقر الجمل التي لها محل من الإعراب إلى الاستقلال .

- قضية الرتبة مسألة مركزية في الجملة العربية ، وقد أفاد التحويليون من مقولات النحاة في هذه القضية .

- احتفاء التحويليين بالمعنى ليس كافياً لشرح الوجوه الدلالية في الجملة العربية ؛ لأن المعنى الدلالي يقوم على جانبي المقال والمقام ، وهذا ما أكدته نظرية النحو العربي والوظيفيون بَعْدُ .

- اهتمام المحدثين بقوائم من المميزات الدلالية التي تصف الفعل فتقسمه إلى : + إجرائي ، + حركي ، + متحرك ، + جمع . . . أو نحو ذلك ؛ كان ينبغي التقليل منه ، والاكتفاء بجوانب أخرى تُسهم في وصف التراكيب ، من

نحو : + متعد ، + لازم . . . لأن كثيراً من هذه المميزات مُدرَك مُستشعر لا يُحتاج إليه في وصف الفعل .

وهكذا نجد أنّ هناك تشابهاً كبيراً بين الأنظار الحديثة وما تضمّنه النحو العربي من ضوابط ، كما أنَّ هناك اختلافاً في الأصول التي توجِّه عملية التفسير والتحليل ؛ وهو ما يؤكد ما صدرنا عنه من أنّ الوصول إلى وصف للعربية ، يحقِّق الأصالة والمعاصرة ؛ يجب أن ينطلق من القدر المشترك بيّن القديم والحديث ، وفي إطار يأتلف من أكثر من منهج من المناهج الحديثة ؛ لأن النموذج العربي احتفظ بالتنوع في منطلقاته ، فبنيته تقوم على ضوابط وأصول نحوية وأخرى غير نحوية تحقق للنموذج الشمولية والتجدد ؛ وتطبيق نموذجٍ ما حسبُ يترك نقصاً في التفسير والتحليل .

الهوامش والمراجع

(1) وذلك في بحثنا المرسوم بعنوان «بنية الجملة في اللغة العربية» . والبحث مقبول للنشر في **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات** ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، بجامعة مؤتة .

(2) من تصدير بقلم أ .د نهاد الموسى ص11 ، لكتاب لطيفة النجار ، **دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها** ، ط(1) عمان : دار البشير ، 1414هـ ـ 1994م .

(3) **الاتجاه الخطي** : اتجاه يلجأ إليه لأغراض تعليمية لتعريف الجملة بأنها مجموعة من الكلمات تفصل عن غيرها بنقطة واحدة . **والاتجاه النغمي** : اتجاه يعتمد خط النغمة الذي يرافق التلفظ ، ويتحدد بداية الجملة بتصعده ، ونهايتها بتنزله . انظر فيما سبق :

- B, Stork (1992) : Modern English Structure, London, , p.63.

ـ الشاوش محمد : ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية ، أشغال ندوة **اللسانيات في خدمة اللغة العربية** تونس : مركز الدراسات ، : 1981 ، ص245 .

(4) انظر في شيء من هذا مفصلاً : محمد خير الحلواني ، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي ، **المناهل** ، المغرب ، ع (6) ، مارس 1983م ، ص214 .

(5) انظر : خليل ، حلمي : **العربية وعلم اللغة البنيوي ، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1988م ، ص76 .

(6) سيبويه : **الكتاب** ، تحقيق : وشرح عبدالسلام هارون ، ط(3) ، مصر : مكتبة الخانجي ، 1408هـ ، 1988م ، 23/1 .

(7) الكتاب ، 126/2 .

(8) الكتاب ، 78/2 .

(9) انظر : Hartmann and stork: A Dictionary of Language, London, p.206

ولم يسلم هذا التعريف من نقد علماء الغرب ، انظر :

- F, Palmer (1973) Grammar. Penguim Books, p.71.

(10) انظر :

L. Bloomfield (1967) : Language, London, George - Allen and Unwin Ltd., 1967, p. 170.

- المسدي ، عبدالسلام والطرابلسي ، محمد الهادي : **الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية** ليبيا ، تونس : الدار العربية للكتاب ، 1985م ، ص36 .

(11) أنظر :

- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة . . . ، ص246 .

- مفهوم الجملة في اللسانيات . . . ، ص201 -204 .

(12) ملاحظات بشأن تركيب الجملة ، ص237 - 238 .

(13) أنيس ، ابراهيم : **من أسرار اللغة** ، ط(6) ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1978 ، ص276 - 277 .

(14) عبداللطيف ، محمد حماسة : **العلامة الإعرابية بين القديم والحديث** ، ط(1) ، الكويت : مكتبة أم القرى ، 1984م ، ص.75

(15) انظر : أيوب ، عبدالرحمن : **دراسات نقدية في النحو العربي** ، الكويت : مؤسسة الصباح ، (د .ت) ، ص129 .

(16) المخزومي ، مهدي : **في النحو العربي ، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث** ، ط(3) ، 1985 ، ص86 .

(17) المخزومي ، مهدي : **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، ط(1) ، بيروت ، 1965 ، ص311 .

(18) ، ص159 .

(19) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص159 . ويسمى بعض المحدثين هذه التراكيب بالجمل الناقصة . انظر :

برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، أخرجه وصححه د .رمضان عبدالتواب ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، 1408 - 1982 ، ص48 .

(21) السيد ، عبدالحميد : «التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري» ، مجلة **البلقاء** ، جامعة عمان الأهلية ، مج(3) ، ع (1) ، 1992 ، ص55 .

(22) انظر : العلامة الإعرابية بين القديم والحديث ، ص78 - 110 .

(23) عبادة محمد : **الجملة العربية دراسة لغوية ونحوية** ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، ، 1988 ، ص153 - 163 .

(24) انظر : الانصاري ، ابن هشام : **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب** ، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، ط(1) ، دار الفكر ، 1985 ، ص497 .

(25) السعران ، محمود : **علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي** ، بيروت : دار النهضة للطباعة والنشر ، (د .ت) ، ص207 .

(26) انظر : الموسى نهاد : **نظرية النحو العربي** ، ص29 - 33 ، محمو نحلة ، **مدخل إلى دراسة الجملة العربية** ، ص30 - 31 .

(27) أنظر :

- Z, Harris : Structural Linguistics. Phoenix Book: University of Chicago Press, P. 2-3

ـ العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص129 .

(28) انظر : نخلة ، محمود : **مدخل إلى دراسة الجملة** ، بيروت ، 1988 ، ص31 .

(29) دراسات نقدية في النحو العربي ، ص159 .

(30) دراسات نقدية في النحو العربي ، 125 - 126 .

(31) دراسات نقدية في النحو العربي ، 126 - 127 .

(32) دراسات نقدية في النحو العربي ، 151 .

(33) انظر : العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص175 .

(34) الكتاب ، 115/1 .

(35) في **الخصائص** : 370/2 - 371 ، قال ابن جني : «وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم مايقوم مقام قوله : طويل ، أو نحو ذلك «ونجد أثر التنغيم واضحا في حذف أداة الاستفهام في قول عمر ابن ربيعة :

ثم قالوا : تحبها؟ قلت : بهرا عدد النجم والحصى والتراب

انظر : السيد عبدالحميد : «التنغيم ودوره في التحليل اللغوي» ، مجلة دراسات ، مج (19) ، ع (2) ، الجامعة الأردنية ، 1992 ، ص74 - 96 .

(36) من خلال كتابيه : «مناهج البحث في اللغة» و «اللغة بين المعيارية والوصفية» .

(37) من خلال كتابه «**علم اللغة العام ، الاصوات**» ، الذي تناول فيه مستوى واحداً من مستويات التحليل تمثل في دراسة الأصوات .

(38) من خلال كتابه : «علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي» .

(39) العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص217 .

(40) ملاحظات بشأن تركيب الجملة . . . ، ص246 . وأما تعريف أصحاب معجم المعهد الأميركي للجملة فهو : «تركيب لغوي لم يكن جزءا من أي تركيب آخر أوسع منه» والتعريف الذي ارتضاه الباحث قريب من تعريف بلومفيلد الذي ذكرناه في هذه الدراسة .

(41) المصدر السابق ، ص252 .

(42) مارتينيه ، أندريه : **مباديء اللسانيات العامة** ، ترجمة أحمد حمو ، دمشق : المطبعة الجديدة ، 1405هـ ـ 1985 ، ص128 .

(43) ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة ، ص254 .

(44) انظر : مبادئ اللسانيات العامة ، ص128 - 129 .

(45) شبه الجملة ـ كما عرفه ـ مركب لفظي توافر فيه شرط الإسناد ولم يتوافر فيه شرط الاستقلال لوروده ضمن تركيب أكبر منه ، وذلك نحو قولك : هذا رجل يساعد الضعيف . فقولك (يساعد الضعيف) شبه جملة .

(46) مبادئ اللسانيات العامة ، ص257 .

(47) مبادئ اللسانيات العامة ، ص261 .

(48) انظر في هذه المآخذ :

- خرما ، نايف : «**أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**» ، ط(2) ، **سلسلة عالم المعرفة** ، المجلس الكويت : الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1978 ، ص294 - 297 .
- مدخل إلى دراسة الجملة ، ص32 - 33 .
- نظرية النحو العربي ، ص51 ,68 .

- N, Chomsky., (1966) Syntactic Structures. N: Mouton , p 34.

(49) انظر في شيء من هذا :

- نظرية النحو العربي ص68 .
- موسى عطا : **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين** ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، 1992 ، ص225 .

(50) ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة ، ص264 .

(51) حسان تمام : **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ط(2) ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979 ، ص10 .

(52) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص372 .

(53) انظر : دك الباب ، جعفر : «مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية : المنهج الوصفي الوظيفي» ، **مجلة الموقف الأدبي** ، العددان : 135 ,136 ، دمشق : اتحاد الكتاب العرب ، 1982 ، 42 - 46 .

(54) العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص227 .

(55) القرائن المعنوية ، هي : الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة . أما القرائن اللفظية فهي : البنية ، والعلامة الإعرابية والمطابقة والربط والتضام والرتبة والأداة والنغمة في الكلام .

(56) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص191 ، ص205 .

(57) انظر : حسان ، تمام ، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا ، أشغال ندوة **اللسانيات واللغة العربية** ، تونس 13 - 19 ديسمبر ، 1978 ، **سلسلة** اللسانيات (4) ، ص164 - 165 .

(58) انظر : حسان ، تمام ، «القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين المحلي والتقديري» ، مجلة **اللسان العربي** ، الرباط ، مج (1)ك ، ج(1) ، 1974م ، ص51 - 52 .

(59) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها 243 - 244 .

(60) انظر : الشريف ، محمد صلاح الدين : النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان «اللغة العربية معناها ومبناها» ، **حوليات الجامعة التونسية** ، ع(17)و تونس ، 1979م ، ص214 ,215 .

(61) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص300 وانظر :

N. Chomsky, Synatactic Structures, p. 13 - 16.

(62) انظر :

الشايب محمد : **المدرسة التوليدية التحويلية** ، ضمن : أهم المدارس اللسانية تونس : منشورات المعهد القومي لعلوم التربية ، 1986 ، ص77 .

(63) انظر : N, Chomsky, Syntactic Structures, p.19

(64) انظر : ليونز ، جون : **نظرية تشومسكي اللغوية** ، ترجمة وتعليق : حلمي خليل ، ط(1) ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1985 ، ص106 - 107 .

(65) انظر Chomsky, N., Syntactic Structures, ,p. 19 .

(66) وذلك نحو : سرت طويلاً ، إذ تحتمل : سرت زمناً طويلاً ، وسرت سيراً طويلاً ، أو نحو الجملة المشهورة في هذا الموضع : نَقْد تشومسكي نَقْد مبرر ، إذ يمكن أن تعني : نقد أحدهم لتشومسكي أو نقد تشومسكي لأحدهم . .

انظر : جون سيرل ، تشومسكي والثورة اللغوية ، **الفكر العربي** ، العددان 8 - 9 ، طرابلس ، ليبيا ، 1979 ، ص126 .

(67) انظر في هذه القواعد :

- N, Chomsky, Syntactic Structures, P. 111

(68) لمزيد من التفصيل انظر :

- الراجحي ، عبده : **النحو العربي والدرس الحديث** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1979 ، ص140 - 141 .

- نحلة ، محمود : مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، ص55 ـ ص56 .

(69) أصبحت التحويلات إجبارية لازمة بعدما كانت في النمط الأول تنقسم إلى قسمين : إجبارية واختيارية . والإجبارية لابد منها لتوليد الجملة النواة ، أما الاختيارية فهي التي تولد الجمل المشتقة "Derived" ، وهذه الجمل هي : المنفية أو المبنية للمجهول أو الإنشائية أو المركبة . انظر فيما سبق : محمد الشايب ، المدرسة التوليدية التحويلية ، ص83 - 84 .

(70) انظر : بكري محمد الحاج ، التراث وجذور الألسنية ، **مؤتمر النقد الأدبي الثاني** ، جامعة اليرموك ، إربد ، 1408 - 1988 ، ص9 .

(71) أنظر :

- N, Chomsky, (1965) Aspects of the theory of syntax, M.I.T Press, P.64, 83.

- تشومسكي ، نعوم : **جوانب من نظرية النحو** ، ترجمة مرتضى جواد باقر ، وزرة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة البصرة ، 1985م ، ص91, 109, 134, 139 .

(72) لمزيد من التفصيل ، انظر :

- مازن الوعر ، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية** ، ط (1) دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1987 ، ص54, 55 ـ محمود نحلة ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، ص57 - 61 .

ـ محمد الشايب ، المدرسة التوليدية التحويلية ، ص87 - 90 .

(73) تجعل القواعد المعجمية لكل وحدة معنوية مجموعة من الدلالات ، في شكل شجري ، تتكون من علامات تركيبية (اسم ، ظرف ، . . .) وعلامات دلالية (عاقل ، حي ، مذكر ، مؤنث . . .) ومميزات دلالية ، توضع بين معقوفين ( ) أو < > . وقد حدد تشومسكي القوانين التالية لهذه العلامات :

1 - اسم (+ اسم + عام)

2 - (+عام) (+ معدود)

3 - (+معدود) (+ حي)

4 - (- عام) (+حي)

5 - (+ حي) (+ عاقل)

6 - (- معدود) (+ مجرد)

انظر : Chomsky, N., Aspects... P. 83

(74) انظر في تفصيل ذلك : مازن الوعر ، نحو نظرية لسانية ، ص95 - 64 .

(75) الخولي ، محمد علي : **قواعد تحويلية للغة العربية** ، ط (1) ، الرياض : دار المريخ ، 1402هـ ، 1981م ، ص16 .

(76) قواعد تحويلية للغة العربية ، ص62 .

(77) (السهم) : يعني أن الجملة تعوض بما في الجانب الأيسر من السهم ، و(القوسان) حول المشروطية يشيران إلى أن ضم المشروطية إلى الجملة أمر اختياري ، ومصطلح (مساعد) يعني الكلمة التي تساعد أفعالاً أخرى في الصياغة ، وهذا المصطلح ليس موجوداً في العربية ، و (الجوهر) يستعمل للدلالة على صلب الجملة الذي يحمل معناها الرئيس .

(78) (المحور) : يدل على محور التركيز في الجملة ، و(المفعول به غير المباشر) : ما يماثل المفعول الأول في العربية . . . و (مكان) مكان الفعل ، و (أداة) تشير إلى الأداة التي يستعمل بها حدوث الفعل ، و (فاعل) يشير به إلى الفاعل النحوي .

(79) انظر في القوانين الخمسة السابقة ، 62 - 66 .

(80) انظر في التطوير الذي أدخله فلمور على نظرية تشومسكي "Standard Theory" : مازن الوعر ، نحو نظرية لسانية 57 - 58 .

(81) انظر : قواعد تحويلية ، 72 - 82 .

(82) انظر : قواعد تحويلية ، 83 - 110 ، وانظر هامش رقم (73) .

(83) انظر : قواعد تحويلية ، 111 - 176 .

(84) حذف (يكون) يقوم بها القانون التحويلي الثالث ، وإدخال الحركات يقوم بها القانون التحويلي السادس عشر .

(85) انظر : زكريا ، ميشال : **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية** ـ الجملة البسيطة ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1406هـ ، 1986م ، ص33 .

(86) الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ، ص25 .

(87) الجملة البسيطة ، ص 28 .

(88) يذهب داود عبده إلى أن نمط الجملة العربية هو : (فا ف مف) ، فأورد أمثلة كثيرة تؤيد ذلك . انظر : داود عبده ، البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية ، مجلة **أبحاث** ، السنة (31) ، بيروت : الجامعة الأمريكية ، 1983 ، ص 50 - 53 .

(89) انظر : الجملة البسيطة ، ص27 - 28 .

(90) انظر : الجملة البسيطة ، ص65 - 77 .

(91) انظر : الجملة البسيطة ، ص79 - 88 .

(92) انظر : الجملة البسيطة ، ص165 - 174 .

(93) الجملة البسيطة ، ص 97 .

(94) الفهري ، عبدالقادر الفاسي : **اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية** ، ط(1) ، الدار البيضاء : دار توبقال ، 1985 ، ص53 .

(95) اللسانيات واللغة العربية ، ص151 . وانظر : عبدالقادر الفهري ،«لسانيات الظواهر وباب التعليق» ، **ندوة البحث اللساني والسيميائي** ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، 1981 ، ص33 .

(96) انظر :

- عبدالقادر الفهري ، «ملاحظات حول الكتابة اللسانية» ، ضمن كتاب : **في اللسانيات واللسانيات العربية** ، المغرب : الجمعية الفلسفية المغربية ، 1988 ، ص15 .
- **اللسانيات واللغة العربية** ، ص82 ـ ص91 .
- بحيري ، سعيد : **عناصر النظرية في النحوية في كتاب سيبويه** ، ط (1) ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1989 ، ص132 - 133 .

(97) انظر : **اللسانيات واللغة العربية** ، ص106 - 108 .

(98) اللسانيات واللغة العربية ص133 .

(99) اللسانيات واللغة العربية ، ص114 .

(100) انظر : في تفصيل هذه القيود : اللسانيات واللغة العربية ، ص115 ومابعدها .

(101) من الأسوار الفارغة مايوجد في رأس مركب اسمي بجانب فضلة يسبقها حرف الجر «من» فالجملتان : رأيت أحدا ، رأيت من رجل ـ لاحتنان لوقوع سور فارغ ولفظ خاص في جملة مثبتة ؛ «لأن المتغيرات غير المربوطة أو المطلقة لاتؤول» انظر : اللسانيات واللغة العربية ص125 ,126 .

(102) اللسانيات واللغة العربية ، ص127 .

(103) اللسانيات واللغة العربية ، ص141 .

(104) اللسانيات واللغة العربية ، ص 144 ,146 .

(105) الفهري عبدالقادر : «الربط الإحالي ، التطابق ونمطية اللغات» ، مجلة **تكامل المعرفة** ، ع(9) ، المغرب : الجمعية الفلسفة المغربية ، 1984 ، ص121 .

(106) «المقصود ـ هنا ـ بالضمير أنه عنصر ذو وظيفة إحالية تجعل منه موضوعاً "argument" يقوم بدور دلالي "semantic role" فلا يحتاج إلى موضوع آخر ، والضمير اسم على حين العلامة حرف» (السابق ، ص123) .

(107) انظر في هذه الآراء :

- سيبويه ، الكتاب (تحقيق هارون) : 351/2 ـ ابن يعيش ، شرح المفصل : 88-87/3 .
- أبو البركات الأنباري : **أسرارالعربية** ، شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق : المجمع العلمي العربي ، 1377هـ ـ 1957م ، ص84 .

(108) الربط الإحالي ، ص132 .

(109) اللسانيات واللغة العربية ، ص191 .

(110) اللسانيات واللغة العربية ، ص201 وأفعال المراقبة هي الأفعال الناسخة (انظر : السابق ، ص108) .

(111) السابق والصفحة نفسها .

(112) اللسانيات واللغة العربية ، ص202 .

(113) اللسانيات واللغة العربية ، ص202 - 203 .

(114) المقصود بالسوابق المبعثرة هو أن سابق ضمير الحال ليس واحدا ، بل هو متعدد ، وليس له وظيفةنحوية واحدة ، بل تتعدد وظائفه النحوية (السابق ، ص203) .

(115) انظر : المصدر السابق ، 203 ومابعدها .

(116) النجار ، لطيفة : **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي** ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، 1995م ، ص285 .

(117) الوعر ، مازن : نحو نظرية لسانية ، ص32 .

(118) نحو نظرية لسانية ، ص38, 47 .

(119) نحو نظرية لسانية ، ص43 .

(120) نحو نظرية لسانية ، نفسه والصفحة نفسها .

(121) نحو نظرية لسانية ، ص93 ، وأنظر الأمثلة : 102 - 104 .

(122) نحو نظرية لسانية ، ص132, 141 .

(123) تركز الفرضية الدلالية التصنيفية عند ولتر كوك (1979) على نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تمنح من خلال اعتبار الفعل محور العمليات الدلالية ، ففي هذه الفرضية قائمة من المميزات الدلالية التي تصف الفعل فتقسمه عمودياً إلى (3) أقسام : (+ كوني) ، (+ إجرائي) ، (+ حركي) وكل فعل له ميزة دلالية واحدة من هذه الثلاث ، وتتقاطع هذه أفقياً مع ميزات ثلاث أخرى ، هي (+ شعوري) ، (+ استفادة) ، (+ مكاني) . . . وهذه مميزات دلالية جوازية . وحاصل الفرضية الدلالية التصنيفية لكوك هو (12) وحدة دلالية .
انظر في تفصيل ذلك : مازن الوعر ، نحو نظرية لسانية ، ص76 - 87 .

(124) نحو نظرية لسانية ، ص107 .

(125) نحو نظرية لسانية ، ص108 .

(126) نحو نظرية لسانية ، ص64 .

(127) انظر : في هذين الوضعين وتحليل تراكيبهما السابق : 181 - 184 .

* * *